

عام لا مئيل له

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠







الاقتصاد العالمي يواجه فترة
من الركود العميق في ظل الآثار
المستمرة لجائحة كوفيد-١٩.
أجواء عدم اليقين لا تزال تحيط
بآفاق الاقتصاد، وهناك قوى طويلة
الأمد تحدد ملامح استجابة البلدان
للفيروس والتعافي وتؤثر عليها.



شهد الناس حول العالم تغيرات
عميقة في حياتهم: الركود
الاقتصادي، والبطالة، وتغير
المناخ، والتطور التكنولوجي
وأتمتة الوظائف، وصعود نجم
العملات الرقمية، وانخفاض
العائدات على المدخرات، وتزايد
عدم المساواة والديون.

يمكن أن تترتب على هذه القوى
العالمية الممتدة والأزمة الراهنة
فرصا لبناء مستقبل أفضل للجميع.
بالعمل سويا مع إخلاص النوايا
والتشارك في الأهداف يمكن
الوصول إلى حلول لمشكلاتنا
الأكثر إلحاحا، واستعادة الريادة
لمؤسساتنا والثقة فيها، وتحقيق
تعاف يبني اقتصادا يخدم مصالح
الجميع.

رسالة من المدير العام

عزيزي القارئ،

شهد العالم هذا العام أزمة لا مثيل لها، وبادر الصندوق وبلدانه الأعضاء على إثرها بالتحرك السريع والحاسم.

واتخذت الحكومات الوطنية إجراءات جريئة لإنقاذ الأرواح ووضع حد لهبوط الاقتصاد العالمي، شملت تدابير على صعيد المالية العامة بقيمة قاربت ١٢ تريليون دولار أمريكي، وتدابير من السياسة النقدية بحوالي ٧,٥ تريليون دولار أمريكي.

وستؤدي حزمة التدابير التي تمت المصادقة عليها في إطار مراجعة حصص العضوية التي اعتمدها مجلس المحافظين في فبراير ٢٠٢٠ إلى الحفاظ على ما لدينا من ذخيرة مالية. ومن هذه التدابير مضاعفة موارد «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» وتنفيذ جولة جديدة من اتفاقات الاقتراض الثنائية، التي يتوقع دخولها حيز التنفيذ في شهر يناير ٢٠٢١.

وقد بادرت بلداننا الأعضاء كذلك بتقديم مساهمات ضرورية أيضا لتمويل «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» و«الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر».

واستطاع الصندوق بفضل هذه الموارد أن يلتزم بتوفير أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي لمساعدة بلدانه الأعضاء المحتاجة منذ بدء الجائحة. وتضمن ذلك تزويد بلداننا الأعضاء منخفضة الدخل بمساعدات تخفيف أعباء الديون التي باتت الحاجة ماسة إليها، وتمديد العمل بها حتى إبريل ٢٠٢١، إلى جانب القروض بشروط ميسرة - بما في ذلك زيادة مثل تلك القروض بمقدار عشرة أضعاف منذ بداية الأزمة مقارنة بما تقوم بصرفه عادة على مدار السنة. وقد جاءت استجابتنا شاملة، بحيث قدمت الدعم لبلداننا الأعضاء سواء التي دخلت الأزمة وهي تعاني من مواطن ضعف مثل ارتفاع مستويات الدين أو التي تتمتع بأساسيات اقتصادية جيدة ولكنها في حاجة لهوامش وقائية.

وفي سياق الاستجابة للأزمة الراهنة، سارعنا بالتركيز على احتياجات بلداننا الأعضاء الأكثر إلحاحا. فقد بادرننا بتبسيط إجراءاتنا وسارعنا باعتماد أسلوب العمل من بُعد لتسريع وتيرة صنع القرار، والمناقشات بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والتدريب. وأنشأنا أداة لتتبع السياسات تلخص الاستجابات الاقتصادية الرئيسية التي تصدرها حكومات ١٩٦ اقتصادا، لأن تبادل المعلومات والبيانات والتحليلات هو السبيل الوحيد الذي يسمح لنا بإضافة قيمة لجهودنا من أجل بلداننا الأعضاء.

وعلى الرغم من الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذها الصندوق، فقد ظلت الأفاق مشوبة بعدم اليقين. وتواجه البلدان في الوقت الراهن رحلة صعود طويلة على درب شاق وغير ممهد ومحفوف بعدم اليقين، كما أنه سيكون عرضة للانتكاسات.



ومع ما تتمتع به من حيز مالي كبير في طاقتنا الإقراضية التي تبلغ تريليون دولار، فإن الصندوق متأهب للمساعدة أكثر من قبل. وبالعامل مع بلداننا الأعضاء-البالغ عددها الآن ١٩٠ بلدا بعد انضمام أندورا لعضوية الصندوق -سوف نتمكن من بناء تعاف أكثر صلابة واحتواء للجميع.

وهذا التقرير السنوي يوضح أنشطة المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق في مجالات المشورة بشأن السياسات، والإقراض، وتنمية القدرات لمساعدة بلداننا الأعضاء قبل الجائحة وأثناءها - مع التركيز على «السياسات لصالح الناس» التي تقرر بأثار السياسات الاقتصادية الكلية على الأفراد.

ويسلط التقرير الضوء كذلك على كيفية مواصلة ترسيخ جهودنا في مجالات استدامة القدرة على تحمل الدين، والحوكمة، ومكافحة الفساد، والإنفاق الاجتماعي، والتكنولوجيا المالية والنقود الرقمية، وتغيير المناخ. فالعمل في كثير من هذه المجالات يفتح الباب أمام فرص التعافي القائم على التحول من خلال تحقيق النمو الغني بفرص العمل ليعود بالنفع على الجميع.

كريستالينا غور غييفا

المدير العام

٩ نوفمبر ٢٠٢٠

أزمة لا مثيل لها ٧

- ٨ كوفيد-١٩
- ١٣ أصوات الأعضاء
- ١٤ الاقتصاد يشكل حياة البشر
- ١٦ ديناميكية الدين
- ١٨ تغير المناخ
- ٢٠ التكنولوجيا المالية
- ٢٤ لمحة عن صندوق النقد الدولي

العمل الذي نضطلع به ٢٦

- ٣٠ الرقابة الاقتصادية
- ٣٢ الإقراض
- ٤٠ تنمية القدرات

من نحن ٤٦

- ٤٨ المديرون التنفيذيون
- ٥١ فريق الإدارة العليا
- ٥٢ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠
طالع المزيد على شبكة الإنترنت

WWW.IMF.ORG/AR2020



أزمنة لام مُتَّكِئٍ لها

التحرك السريع ساعد على مكافحة الجائحة والحد من الضرر الواقع على حياة الناس والاقتصاد العالمي

كوفيد-١٩

إنها

حقاً أزمة منقطعة النظير. ففي إطار سعي البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية، كان عليها أن تفرض حالة التوقف التام على الحياة الاقتصادية أثناء «الإغلاق العام الكبير». وترتب على ذلك حدوث أسوأ ركود منذ سنوات «الكساد الكبير». وقد تحرك الصندوق على وجه السرعة لمساعدة الناس والبلدان بينما كانت آفاق الاقتصاد العالمي محفوفة بغيوم عدم اليقين الكثيفة، مع استمرار العالم في صراعه مع الجاهيل التي تكتنف هذه الجائحة.

وقلبت الأزمة حياة الناس رأساً على عقب بطرق عديدة. فإلى جانب الخسائر المأساوية في الأرواح، فقد الملايين من الناس وظائفهم، ومصادر دخلهم، ومدخراتهم، وبات الكثيرون يشعرون بالقلق إزاء كيفية دفع إيجار السكن وفساد الفواتير.

وكان حجم الانهيار الاقتصادي وسرعته غير مسبوقين. وتسببت الأزمة في إضعاف الاستقرار المالي العالمي، مما أدى إلى تباطؤ قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي حتى دخلت في حالة التوقف التام، بما في ذلك قطاع الاقتصاد غير الرسمي، الذي لا يزال يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء. وإنقاذاً للأرواح، قامت الحكومات بتمويل المزيد من الخدمات الصحية والطارئة. وحيثما سمحت الأوضاع والحيز المتاح للتصرف من الميزانية، تمكنت الحكومات كذلك من الحيلولة دون السقوط الحر للنمو العالمي بتقديم الدعم الاستثنائي من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة - حيث بلغ الدعم من سياسة المالية العامة ١١,٥ تريليون دولار على مستوى العالم في سبتمبر ٢٠٢٠ - بهدف توفير الإمدادات الحيوية لمؤسسات الأعمال والأفراد.

وقد اقتضت هذه الظروف الاستثنائية اتخاذ إجراءات سريعة لها نفس الطابع الاستثنائي. وبذل الصندوق الجهود للمساعدة في حماية الناس، والمساهمة في حماية الاقتصاد، ومساعدة البلدان على الاستعداد للتعافي.

تريليون دولار

حجم الطاقة الإقراضية المتاحة للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي

المعلومات المتوفرة في هذا المقال هي حسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠

تقديم يد العون

واجهت البلدان من كافة أنحاء العالم احتياجات عاجلة وغير مسبقة لتمويل موازين مدفوعاتها وغير ذلك من احتياجات تمويلية، مما خلق طلبا عاجلا بمعدلات قياسية على موارد الصندوق.

وفي سياق التحرك لمواجهة الأزمة، قام الصندوق بتحويل أولويات عمله لكي تركز على الأمور الأكثر حيوية، وقام بتبسيط إجراءاته لتسريع عملية اتخاذ القرارات، كما قام بتكليف خبرائه بمهام جديدة حيثما كانت الحاجة ماسة إليها.

وقد أظهرت الإصلاحات المهمة المتعلقة بالحوكمة والتمويل التي وافق عليها المجلس التنفيذي مدى استعداد الصندوق لدعم بلدانه. وساعدت هذه الإجراءات المتخذة في الوقت المناسب على المحافظة على طاقة الصندوق الإقراضية البالغة تريليون دولار بحيث يمكنه توفير الدعم القوي في الوقت الذي تواجه فيه البلدان احتياجات تمويلية غير مسبقة من جراء الجائحة.

وفي المجمل، وافق الصندوق منذ الأول من مايو ٢٠١٩ على قروض بنحو ١٦٥ مليار دولار، بما فيها القروض السابقة لوقوع الجائحة.

الشفافية والثقة

لم يكن من الممكن أن تتراجع أهمية الحوكمة والمساءلة أثناء الأزمة وبالتالي أصبح دورهما أكثر أهمية عن أي وقت مضى.

فقد اتخذت الحكومات حول العالم إجراءات حيوية على مستوى المالية العامة والقطاع المالي لتوفير الإمدادات الحيوية للمواطنين

والشركات. غير أن مثل هذه التوسعات السريعة في دور الحكومة تفتح الباب أمام احتمالات الفساد، على غرار ما شهدناه في الأزمات السابقة. وهذا يعني أن الحكومات عليها ممارسة أعمال الرقابة والإشراف على إجراءات الطوارئ المتخذة على مستوى المالية العامة والقطاع المالي. وتمثلت مشورة الصندوق في هذا الصدد في إنفاق كل ما يلزم ولكن مع توثيق التكاليف.

وحتى يمكن للتمويل الطارئ من الصندوق مساعدة البلدان في التصدي لجائحة كوفيد-١٩، فإن الضمانات الوقائية السليمة ستساعد على تحقيق التوازن بين ضمان وصول تمويل الصندوق لمن هم في أشد الحاجة إليه مع الحاجة لصرف الأموال بسرعة. وفي هذا السياق، تتعهد البلدان المقترضة بأن

١- تجري عمليات تدقيق لاحقة مستقلة للإنفاق المرتبط بالأزمة وتقوم بنشرها،

٢- وتنشر عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة على موقع الحكومة الإلكتروني، بما في ذلك تحديد الشركات التي رست عليها العقود وملاكها المستفيدين.

كذلك حرص الصندوق على إخضاع موارده للتمويل الطارئ لسياسة «تقييم الضمانات الوقائية».

ويشكل «إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام ٢٠١٨» جزءا من جهود أشمل يقوم بها الصندوق لتعزيز الحوكمة الرشيدة لدى بلدانه الأعضاء وجهودها لمكافحة الفساد. وزادت الجائحة من أهمية تعزيز الحوكمة، وخضع الإطار لمراجعات مرحلية في منتصف عام ٢٠٢٠.

تخفيف أعباء مدفوعات خدمة الدين لعدد

٢٩
بلدا

من خلال «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» بعد زيادة موارده

١٦٥
مليار دولار
كمساعدات مالية إلى

٨٣
بلدا



شارك صندوق النقد الدولي في لقاء صحفي برئاسة الدكتورة تيدروس أدهانوم غيبريسوس، مدير عام منظمة الصحة العالمية، في إبريل ٢٠٢٠ لتناول التحديات الناشئة عن هذه «الأزمة التي لا مثيل لها». وذكرت السيدة كريستالينا غورغيفا مديرة عام الصندوق أن «مهمة منظمة الصحة العالمية هي حماية صحة الأفراد؛ بينما تتمثل مهمة الصندوق في حماية صحة الاقتصاد العالمي؛ وكلاهما تحت الحصار في الوقت الراهن. وبتحادنا فقط نستطيع أن نؤدي مهامنا».

تعاون عالمي

يشغل تشجيع التعاون بين البلدان موضع الصدارة في رسالة الصندوق. ويمثل تبادل المعلومات والبيانات والبحوث وتحليلات سياسات البلدان الأعضاء سمة أساسية في لب القوى المحركة لأنشطة هذه المؤسسة.

وعلى سبيل المثال، لتوفير أحدث المعلومات الجارية حول السياسات التي تنتهجها البلدان لاحتواء الجائحة وأضرارها على الاقتصاد، أنشأ الصندوق أداة تتبع السياسات (<http://imf.org/COVID19policytracker>) التي تلخص الاستجابات الاقتصادية الأساسية التي أصدرتها الحكومات للحد من الآثار الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وتشمل هذه الأداة ١٩٦ اقتصادا ويتم تحديث بياناتها بانتظام. وبالإضافة إلى ذلك، نشر الصندوق سلسلة مذكرات خاصة حول جائحة كوفيد-١٩ (<http://imf.org/COVID19notes>) لمساعدة صناع السياسات في التصدي للآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

كذلك، انطلقا من دور الصندوق الريادي على المستوى العالمي بين نظرائه في النظام متعدد الأطراف، شكّلت شراكاته مع المنظمات الدولية الأخرى جانبا مهما من الاستجابة لدعم كل البلدان أثناء هذه الأزمة.

فقد قام الصندوق والبنك الدولي وشركاء آخرون، بما فيهم مجموعة العشرين، بدعوة الدائنين لتعليق مدفوعات سداد الديون المستحقة على أفقر البلدان لتوفير الدعم الذي باتت الحاجة ماسة إليه. وقد أدى تأجيل مدفوعات سداد الديون الثنائية الرسمية، أي مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، إلى تخفيف الأعباء عن كاهل أفقر البلدان في سداد مدفوعات ديون بمليارات الدولارات، لكي تتمكن من استخدامها في نظمها الصحية وحماية مواطنيها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق مساعدات تخفيف أعباء الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. فقد وافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء الديون المترتبة على التزامات مستحقة للصندوق على ٢٩ بلدا من أفقر بلدانه الأعضاء وأكثرها تعرضا للمخاطر من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.

وجمع الصندوق والبنك الدولي القادة الأفارقة، والشركاء الثنائيين، والمؤسسات متعددة الأطراف أثناء اجتماعات الربيع في إبريل ٢٠٢٠، ومرة أخرى في أكتوبر ٢٠٢٠، لحفز اتخاذ إجراءات أسرع على صعيد الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ في البلدان الإفريقية. وتعدت المنظمات متعددة الأطراف، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم الدعم، كما أكد الشركاء الثنائيون

الصندوق تشارك مع منظمات دولية أخرى لتقوية الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩ حول العالم.

المساعدة للفئات الأكثر ضعفا



بوروندي



بوركينافاسو



بنن



أفغانستان



جيبوتي



جمهورية الكونغو الديمقراطية



جزر القمر



تشاد



جمهورية إفريقيا الوسطى



غينيا بيساو



غينيا



غامبيا



إثيوبيا



ملاوي



مدغشقر



ليبيريا



هايتي



النيجر



نيبال



موزامبيق



مالي



جزر سليمان



سيراليون



سان تومي وبرينسيبي



رواندا



اليمن



توغو



تنزانيا



طاجيكستان

عمل الصندوق مع الشركاء الآخرين
للحفاظ على الأرواح والأرزاق، بسبل منها
دعم أفقر البلدان وأكثرها تعرضا للمخاطر



سرعان ما أصبحت كل عملياتنا تجري إلكترونياً عبر الإنترنت، من بعثات الرقابة، إلى المفاوضات بشأن الإقراض، حتى المساعدة الفنية والتدريب.

مجددا التزامهم بتأجيل مدفوعات الدين اعتباراً من الأول من مايو ٢٠٢٠. وتم تمديد العمل بهذا التأجيل في شهر أكتوبر ٢٠٢٠.

ووقف الصندوق ومنظمة الصحة العالمية جنباً إلى جنب لتسليط الضوء على كيفية عمل المنظمين المتزامن للحفاظ على الأرواح والاقتصاد العالمي. ولأول مرة في تاريخ صندوق النقد الدولي، قدم أخصائيو الأوبئة المدخلات لإعداد التوقعات الاقتصادية.

وقد دعا الصندوق ومنظمة التجارة العالمية لتوجيه اهتمام أكبر بدور سياسات التجارة المفتوحة، لا سيما في الأغذية والإمدادات الطبية، في هزيمة الفيروس، واستعادة الوظائف، وإنعاش النمو الاقتصادي.

وقام الصندوق كذلك بتنسيق الجهود مع عدد من مؤسسات ترتيبات التمويل الإقليمية، بما فيها آلية الاستقرار الأوروبية وصندوق النقد العربي، وغيرهما. وتدعم هذه المؤسسات أعضائها من خلال الإقراض، حيث تقوم بتعديل سياساتها وأدواتها لجعلها أكثر توافقاً مع الطبيعة الطارئة لأزمة كوفيد-١٩، ومن خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمسائل الفنية لمساعدة السلطات في تلك البلدان على اجتياز هذه الفترة الاقتصادية العصبية. وتقوم صناديق الإنقاذ الإقليمية بالتنسيق الوثيق مع الفرق القطرية في صندوق النقد الدولي من أجل تبادل المعلومات والخبرات الفنية اللازمة لتعجيل مساعدة البلدان الأشد احتياجاً للتمويل.

مزاوله العمل من المنزل خلال كل هذه التطورات، كان على الصندوق، كأى جهة عمل أخرى، أن يطوّر كيفية مزاولته العمل، بحيث تتوافق التغييرات التي ينفذها مع سرعة تطور الأزمة.

وتواءم موظفو الصندوق مع التطورات، بما في ذلك الموظفون العاملون في واشنطن العاصمة، وفي مختلف البلدان حول العالم. فقام المجلس التنفيذي للصندوق وإدارته العليا وموظفوه بنقل عملياتهم من غرفة اجتماعات المجلس التنفيذي ومكاتبهم في مقر العمل إلى غرفة المعيشة، والمطبخ، وغرفة الضيوف، والسرداب في المنزل. وسرعان ما أصبح كل العمل يجري إلكترونياً عبر الإنترنت، من بعثات الرقابة، إلى المفاوضات بشأن الإقراض، إلى المساعدة الفنية والتدريب.

وتم تقديم الدعم العاجل والآني في هيئة مشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات في صيغة إلكترونية عبر الإنترنت لأكثر من ١٦٠ بلداً حول موضوعات تراوحت بين إدارة النقدية وبياناتها والحوكمة الاقتصادية. وحصلت كذلك أكثر من ٩٠٪ من البلدان التي طلبت التمويل الطارئ للتصدي للجائحة على الدعم في مجال تنمية القدرات في هيئة مشورة فنية عملية، وأدوات عملية، وتدريب يركز على السياسات.

وبعد أول اجتماعات الربيع التي تنعقد إلكترونياً على الإطلاق في إبريل ٢٠٢٠، واصل الصندوق العمل عبر الوسائط الإلكترونية، بحيث عقد الاجتماعات عبر شبكة الإنترنت مع المسؤولين من البلدان لمناقشة البرامج، وتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات، بالإضافة إلى عقد اجتماعات المجلس التنفيذي.

أصوات الأعضاء المجهول الجديد



محمد العسيس
وزير المالية الأردني

” إنه في مثل هذه الأوقات العصبية العالمية تتجلى سمات الشراكة الحقيقية، واستجابة الصندوق الفورية لأزمة كوفيد-١٩ هي دليل على صدق مبدأ سياسات من أجل الصالح العام، والسياسة المالية الصالحة، على السواء. فقد انخفضت إيراداتنا المحلية نتيجة الإغلاق العام على الرغم من ازدياد احتياجات الإنفاق بلا هوادة. وعلى الرغم من أن قطاعنا المصرفي المحلي وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي يتمتعان بسلامة أوضاعهما ولديهما القدرة على الإقراض لمواجهة هذه الاحتياجات، فقد ازدادت احتياجات منشآت الأعمال والمستهلكين للاقتراض على نحو مماثل تماما لازدياد متطلباتنا للحصول على القروض.

١٦ يوليو ٢٠٢٠ -

فضل كبير

محافظ بنك بنغلاديش
المركزي



” كان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير عميق على اقتصاد بنغلاديش، على غرار ما حدث في

بلدان العالم الأخرى. فنحن نشهد بالفعل تراجعاً كبيراً في إيرادات صادراتنا مصحوباً بفقدان الوظائف واضطرابات في أوضاع منشآت الأعمال الصغيرة في أنحاء بلادنا. وبالإضافة إلى ذلك، كان للأزمة أثر سلبي كبير على الأرواح البشرية والأرزاق. وتطلبت هذه الصدمة غير المسبوقة توفير التمويل الخارجي، ليس فقط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات وإنما لدعم إجراءات التحفيز الاقتصادي التي تتخذها الحكومة. والدعم المالي المقدم من الصندوق سيساعدنا على الحفاظ على كفاية احتياطات النقد الأجنبي وتعزيز صلابة القطاع المالي. وبينما نحن عاكفون على التصدي للجائحة، فإن التمويل الطارئ سيساعدنا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستعادة زخم النمو المرتفع، والأهم من ذلك، حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في مجتمعنا.

٢٦ يونيو ٢٠٢٠ -

تولكونبك أديغولوف

رئيس مجلس إدارة البنك الوطني
في جمهورية قيرغيزستان



” بالنيابة عن السلطات في قيرغيزستان أود أن أعرب عن عميق امتناننا لصندوق النقد الدولي

لاستجابته السريعة. فهذه هي أسرع عملية صرف للموارد على الإطلاق من مؤسسة مالية دولية في تاريخ البلاد. وإن حكومة جمهورية قيرغيزستان لتعرب عن بالغ تقديرها لتعاونها مع الصندوق.

٢١ مايو ٢٠٢٠ -



كين أوفوري-أنا
وزير المالية في غانا

” اتسمت جهود الصندوق أثناء جائحة كوفيد-١٩ بالسرعة والاستباقية بدرجة كبيرة للغاية. ولتوضيح الصورة في سياقها الصحيح: كان الصندوق في السنوات القليلة الماضية يصرف لإفريقيا حوالي ملياري دولار إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً، وفي غضون الستة إلى الثمانية أسابيع الماضية قام بصرف ما يقارب ٢٠ مليار دولار لعدد من البلدان الإفريقية. وهذا ما يوضح درجة التعاطف، والطابع الملح، وإدراك أهمية توفير السيولة التي ما لم نحصل عليها ستتحول فترة الركود إلى كساد ولن يكون أثر ذلك الأمر حميدا على مجتمعنا.

٨ يونيو ٢٠٢٠ -

السياسات الحكومية بإمكانها مساعدة الناس على التكيف مع التغيرات العالمية الكبيرة

الاقتصاد يشكل حياة البشر

يواجه

المواطنون في جميع أنحاء العالم تحديات وتغيرات جسيمة: كالجائحة العالمية، وأثار التكنولوجيا على العمل والأجور، وتساعد عدم المساواة، على سبيل المثال لا الحصر. وسوف يتعين على الحكومات وضع سياسات لمعالجة هذه القضايا ودعم المواطنين لكي يتمكنوا من إحراز التقدم والتكيف مع هذه التطورات.

ويقر الصندوق من خلال أنشطته بأهمية تصميم السياسات في حياة البشر. فالإنفاق الاجتماعي يمكنه المساعدة في نجاح الإصلاحات الاقتصادية عن طريق حماية الفئات الأكثر عرضة

للمخاطر ومعالجة مشكلة عدم المساواة في الفرص والدخل. ومثل هذا النوع من الإنفاق يشكل كذلك أداة مهمة لدعم النمو الاحتوائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع تنامي عدم المساواة بين البلدان وتفاقمه من جراء الجائحة، هناك مجتمعات ومناطق بأسرها يتم إغفالها وتركها وراء الركب. فقد خلصت دراسة بحثية للصندوق إلى أن التطور التكنولوجي وأتمتة الوظائف، وليس التجارة، هما المحركان الرئيسيان لهذه التفاوتات. فالإنفاق الاجتماعي على التعليم لمساعدة العمال في اكتساب مهارات جديدة، أو إعانات البطالة



مع تنامي عدم المساواة داخل البلدان وتفاقمه من جراء الجائحة، هناك مجتمعات ومناطق بأسرها يتم إغفالها وتركها وراء الركب.

من الموازنة العامة. وقدّم الصندوق كذلك الدورات التدريبية حول كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالنمو الشامل لكل شرائح المجتمع.

ويرى الصندوق أن التسلسل السليم للإصلاحات المتضمنة في البرامج التي يدعمها يمكن أن يساعد أيضا في نجاحها، وأن الشروط المصاحبة للبرامج ينبغي أن تسترشد بالأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني.

ولما كان النسيج المجتمعي في أي مكان يتشكل من خلال القيم والتجارب المشتركة، فإن الإنفاق الاجتماعي يساعد على تماسك خيوطه بحيث تقل احتمالات تمزقه نتيجة حدوث تغيرات كبيرة.

المقدمة لدعمهم أثناء بحثهم عن وظائف جديدة، هما عنصران ضروريان لبلوغ الحل المنشود.

وقد وضع الصندوق استراتيجية تستند إلى الممارسات المثلى لتحقيق مشاركة أكثر فعالية في جهود البلدان المتعلقة بقضايا الإنفاق الاجتماعي. فلا تزال عمليات الصندوق في مجالي الرقابة والإقراض تؤكد بشكل متزايد ضرورة تحقيق النمو الاحتوائي والحد من عدم المساواة، وذلك بعدة سبل منها استهداف «حدود دنيا» للإنفاق الاجتماعي في البرامج التي يدعمها الصندوق. وقد عمل الصندوق مباشرة مع المسؤولين من البلدان وقدم المساعدة الفنية لمساعدتهم على إيجاد حيز للإنفاق الاجتماعي



أسعار الفائدة المنخفضة والديون المرتفعة تحدد ملامح السنوات القادمة

يتعين القيام بعملية توازنية دقيقة لدعم التعافي
باستخدام إجراءات المالية العامة مع معالجة
مستويات الدين الحكومي الأعلى.

ديناميكية الدين

أدت

أسعار الفائدة المنخفضة على مدار أكثر من عقد من الزمن إلى تراكم المخاطر المالية العالمية وارتفاع مستويات الدين الحكومي والخاص بالمقاييس التاريخية في معظم البلدان. وقد ازدادت مواطن الضعف المتعلقة بالديون بدرجة كبيرة مع وقوع الجائحة وفرض الإغلاق العام الكبير، مما أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في الديون والعجزات فاقت المستويات المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية. وفي سياق مكافحة البلدان لهذه الجائحة، فإنها لا تزال ملتزمة بإنفاق كل ما يلزم لإنقاذ الأرواح، وحماية الأفراد من فقدان الوظائف والدخل، والحيلولة دون وقوع الشركات في حالات الإفلاس، مع دعم القدرة على التعافي.

فأسعار الفائدة المنخفضة تجعل المقترضين أكثر عرضة للمخاطر في حالة ارتفاعها، كما أنها تتسبب في تآكل أرباح

البنوك، مما يعوق قدرتها على إقراض الأموال لمنشآت الأعمال حتى تتمكن من النمو. وقد وجهت الجائحة ضربة قاسية للعديد من البلدان الضعيفة منخفضة الدخل: وتتعرض حاليا ٥٠٪ من هذه البلدان لمخاطر عالية من الدخول في حالة المديونية الحرجة. فالصدمات الاقتصادية مثل تفشي فيروس عالمي يمكن أن تعرقل اقتصاداتها وتعكس مسارات تدفقات التمويل، مما يزيد من تعقيد قدرتها على إدارة ديونها.

وقد عمل الصندوق، إلى جانب مؤسسات شريكة أخرى، مع البلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على تقوية ممارساتها المتعلقة بإدارة الدين والشفافية. وتضمن ذلك تقديم الدعم الفني في سياق جهود البلدان لإعداد ونشر استراتيجيات إدارة الدين وتقارير الدين. وبالإضافة إلى ذلك، في ظل الاحتياجات التمويلية لتحقيق «أهداف

التنمية المستدامة»، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحت رعاية مجموعة العشرين، بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية لممارسات الإقراض المستدام. كذلك أجرى الصندوق والبنك الدولي تقييما شاملا لتطور مكامن الضعف المتعلقة بالديون في الاقتصادات منخفضة الدخل.

ويتعين القيام بعملية توازنية دقيقة لدعم التعافي باستخدام الإجراءات المالية العامة مع العمل في نفس الوقت على إدارة مستويات الدين الحكومي الأعلى. وستتيح أسعار الفائدة المنخفضة لبعض البلدان سهولة تحمل مستويات أعلى من الديون. ومع ذلك، على البلدان معالجة الطوارئ الصحية، وتوفير الإمدادات الحيوية للأفراد والشركات، ودعم الانتعاش الاقتصادي مع ضمان استدامة قدرتها على تحمل الدين على المدى الطويل.

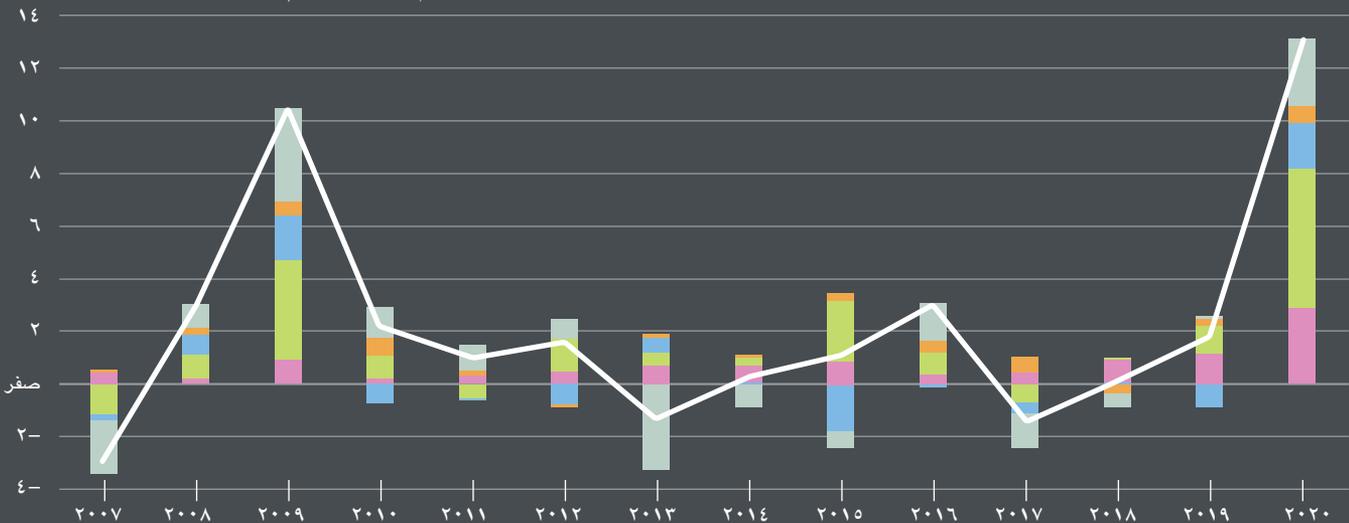
الشكل البياني ١-١

مستويات الدين والعجز المتزايدة بسرعة

جائحة كوفيد-١٩ وآثارها الاقتصادية ستسبب في زيادة نسب العجز المالي والدين العام في مختلف البلدان نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق وهبوط الإيرادات

حجم المساهمات في تغير الدين الحكومي العالمي ٢٠٠٧-٢٠٢٠، ٪ من إجمالي الناتج المحلي

● الصين ● الولايات المتحدة ● منطقة اليورو ● الاقتصادات الصاعدة ● بقية العالم — العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي». ملحوظة: تشير إلى السنوات التقويمية.

تغير المناخ نقطة محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الصندوق يواصل مساعدة البلدان في تنفيذ استراتيجيات تخفيف حدة الآثار، وبناء الصلابة، وإدارة المخاطر.

وفي سياق التخفيف من آثار تغير المناخ، قدم الصندوق إرشادات عملية ذات خصوصية قُطرية حول خيارات سياسة المالية العامة وغيرها من السياسات لتنفيذ استراتيجيات تخفيف الآثار، مثل تسعير الكربون وإصلاح نظم دعم أسعار الوقود الأحفوري.

ولمساعدة البلدان على التكيف مع الكوارث الطبيعية لدى وقوعها، قام الصندوق بتعميق شبكة الأمان المالي عن طريق زيادة الحدود القصوى للاستفادة من موارد التمويل الطارئ. ولمساعدة البلدان على التكيف وبناء الصلابة في مواجهة تغير المناخ، قدم الصندوق، بالاشتراك مع البنك الدولي، تقييمات شاملة لدرجة الاستعداد، والأثر الاقتصادي الكلي، والتخفيف من حدة الآثار، والتكيف مع التغير، واستراتيجيات التمويل في البلدان الصغيرة والضعيفة وذات القدرات المحدودة.

لا يزال تغير المناخ يشكل تهديدا واضحا وأنيا، إلا أن إجراءات مكافحته ظلت دون المستوى اللازم. ولكن الإجراءات التي يتم اتخاذها الآن للتصدي لأزمة المناخ ستخلق اقتصادات أكثر صلابة وتساعد على تحقيق تعاف من الجائحة العالمية يتسم بالعدالة والذكاء ومراعاة البيئة.

وقد ساهم الصندوق في الجهود العالمية عن طريق تقديم التحليلات وتشجيع مشاركة البلدان في قضايا تغير المناخ. وسيعزز من جهوده استشرافا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ في نوفمبر ٢٠٢١.

ومن خلال عمل الصندوق مع وزارات المالية والبنوك المركزية وجهات التنظيم المالي فإنه يشغل مكانة متميزة تساعد على تقديم الاستشارات بشأن هذه السياسات.



الشكل البياني ٢-١

كبح تغير المناخ

انبعاثات الكربون هي مساهم أكبر في الاحترار العالمي. إحدى الاستراتيجيات الفعالة للحد من الاحترار العالمي تتمثل في استحداث البلدان ضريبة على الكربون للحد من إطلاق الانبعاثات والمساعدة في كبح تغير المناخ.

المصدر: عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير «الرائد المالي».



وفي إطار هذه الجهود، نشر الصندوق في العام الجاري "تقييمات سياسات مواجهة تغير المناخ" لكل من غرينادا، وميكرونيزيا، وتونغا.

وسيؤدي التحول إلى اقتصاد قليل الاعتماد على مصادر الطاقة الكربونية إلى تعامل البلدان مع عدد من المخاطر. وفي هذا الشأن، اقترح الصندوق اعتماد اتفاق بشأن الحد الأدنى لتسعير الكربون بين البلدان بغية زيادة الإجراءات العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ على نحو يتسم بالفعالية والإنصاف. وركزت الجهود الأخرى ذات الصلة بالسياسات على التنظيم المالي بغية استيعاب المخاطر من الانكشاف للأصول "البيئية؟" كالفوقود الأحفوري، إلى جانب إجراءات تخفيف الأثر الاجتماعي الناجم عن إجراءات تقليل أثر استخدام الكربون أو الحاجة للتنوع في الاقتصادات التي تعتمد على صادرات الوقود الأحفوري.

التكنولوجيا المالية تتيح فرصا جديدة، لا سيما في مجال الشمول المالي، لكن يجب على صناع السياسات أيضا التصدي للمخاطر

وتتوقف كل هذه التطورات التكنولوجية على إمكانية الربط بشبكة الإنترنت، ولكن إمكانية استخدام الإنترنت لا تزال من أشكال الرفاهية، فنصف سكان العالم لا تتوافر لهم فرصة استخدام الإنترنت. والفجوة الرقمية - أي الفجوة بين من لديهم إمكانية الاستفادة من خدمة الإنترنت والذين لا تتوافر لهم الخدمة - أشبه ما تكون بالهوة، سواء بين البلدان أو داخل البلد الواحد.

وقد استعرض جانب من عمل الصندوق الطول الممكنة في آسيا لتعزيز فرص الربط بشبكة الإنترنت بغية تشجيع الشمول المالي، وتعزيز تطوير القطاع المالي، وزيادة إمكانية تحقيق النمو الاحتوائي، ومن ثم الحد من الفقر.

وأدى ازدياد أعداد الناس الذين يستخدمون الإنترنت ويزاولون أعمالهم من المنزل خلال فترة الجائحة إلى فتح الباب لزيادة فرص وقوع الجرائم الإلكترونية. وهناك عدة أمور ستساعد البلدان على التصدي لهذه المخاطر، ومنها توثيق التعاون الدولي، وزيادة اتساق القواعد التنظيمية، وتقوية أعمال الرقابة، مع اقتران ذلك كله برفع درجة الاستعداد للأزمات وتحسين التخطيط للتعافي.

وتدعم أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات جهود مكافحة الجريمة الإلكترونية عن طريق مساعدة البلدان في تطوير المهارات والخبرات اللازمة لإدراك مخاطر الجريمة الإلكترونية والتخفيف من حدتها. وسيواصل الصندوق تحليل وتعميق نطاق تغطية التكنولوجيا المالية في إطار فحصه السنوي لصحة اقتصادات البلدان وفي سياق برامج تقييم القطاع المالي التي يجريها بانتظام.

تسعى البلدان عموما لاغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية بغية تعزيز النمو والشمول الاقتصادي وتخفيض عدم المساواة مع تحقيق التوازن بين المخاطر المحيطة بالاستقرار والنزاهة من جراء الجريمة الإلكترونية.

وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، أصبح الناس يستخدمون الخدمات المالية الإلكترونية أكثر من قبل.

وتتوقف زيادة ضرر التكنولوجيا المالية عن نفعها على الإجراءات التي تتخذها الحكومات للحفاظ على الثقة والنزاهة والصلابة والاستقرار فضلا على حماية العملاء.

وقد قام الصندوق بتحليل العملات الرقمية كالعاملات الرقمية المستقرة لمساعدة صناع السياسات على تحديد الفرص المتاحة والمخاطر غير المتوقعة. وأظهرت الدراسات البحثية أن العملات الرقمية يمكن أن تكون وسيلة دفع جذابة، ولكن يتعين على صناع السياسات وضع قواعد تنظيمية وأسس قانونية بعيدة النظر للحد من المخاطر. ومن الخيارات المتاحة في هذا الشأن اشتراط دعم جهات إصدار العملات الرقمية المستقرة لعملاتها دعما كاملا باحتياطات البنك المركزي. وهذه هي إحدى الطرق التي تجعل دعم العملات الرقمية من البنوك المركزية حقيقة واقعية. وهناك خيار آخر وهو قيام البنك المركزي بإصدار عملته الرقمية مباشرة للجمهور أو من خلال جهات توزيع من القطاع الخاص.

الاستفادة من التكنولوجيا المالية تتطلب سد الفجوة الرقمية عن طريق إتاحة خدمة الإنترنت لنصف سكان العالم الذين لا يجدون سبيلا إليها.



«إن أفضل نصب
تذكاري يمكننا
تشييده تخليدا
لذكرى من فقدوا
أرواحهم في هذه
الجبائح هو بناء
عالم أكثر خضرة
وذكاء وعدالة».

– كريستالينا غورغييفا
مدير عام صندوق النقد الدولي



لمحة عن صندوق النقد الدولي

أدوار الصندوق الثلاثة الرئيسية

الرقابة الاقتصادية

تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك نقص النقد الأجنبي من جراء تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.

تنمية القدرات

توفير الدعم في مجال تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية وتصميم السياسات الاقتصادية السليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. ولمزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، زوروا الموقع الإلكتروني www.imf.org.

صندوق النقد الدولي

هو منظمة عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ بلداً وتهدف إلى تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويعمل الصندوق على توثيق التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وصندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية أدائه، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع الاستقرار الخارجي وتيسير توسع التجارة الدولية ونموها المتوازن. وتتيح رسالة الصندوق للبلدان (ومواطنيها) شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، كما يشرف على جهود الصندوق من أجل تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٩ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٠، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. والتحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٠، كان سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٣١٨٤٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة هو ١,٣٦٦٤٠ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٩) هو ٠,٧٢١٦٢٦ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، و١,٣٨٥٧٦ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. «مليار» تعني ألف مليون، و«تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ كان سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي
دولار أمريكي = ٠,٧٣١٨٤٩ وحدة حقوق سحب خاصة

وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة
وحدة حقوق سحب خاصة = ١,٣٦٦٤٠ دولار أمريكي



العمل الذي نضطلع به

الجزء ٢

يقوم الصندوق من خلال الرقابة بالإشراف على النظام النقدي الدولي، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، والمشاركة في التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلداً. وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، مما يمكن النظام النقدي الدولي من تحقيق غرضه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي القوي.

انضمت أندورا للصندوق في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠ لتصبح بذلك العضو رقم ١٩٠ (وذلك بعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير).

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية:

الرقابة الاقتصادية

١٢٩

عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان.

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا*. وفي إطار عملية الرقابة هذه، والتي تنفذ على المستوى الدولي وفي كل بلد على حدة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات لمعالجة هذه المخاطر.

* انضمت أندورا للصندوق في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠ لتصبح بذلك العضو رقم ١٩٠ (وذلك بعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير).

الإقراض

١٦٥ مليار دولار

مقدمة إلى ٨٣ بلدا، منها ١٦,١ مليار دولار مقدمة إلى ٤٩ بلدا منخفض الدخل

وحوالي ٩١ مليار دولار كتمويل مقدم إلى ٨٠ بلدا، منها ١١,٣ مليار دولار قدمت إلى ٤٨ بلدا منخفض الدخل منذ بدء الجائحة في أواخر مارس ٢٠٢٠ وحسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

ومن بين هذه القروض*، وجه صندوق النقد الدولي ٣٠ مليار دولار (ما يعادل ٢١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لتمويل ٦٩ بلدا من خلال تسهيلات الإقراض الطارئ.

ويقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية. ويقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلا طارئاً كما زاد هذا التمويل بشكل كبير لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة التأثير المباشر لجائحة كوفيد - ١٩.

تنمية القدرات

٣٠٥ مليون دولار

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

يعمل صندوق النقد الدولي مع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تحديث سياساتها ومؤسساتها الاقتصادية وتدريب موظفيها. ويساعد هذا الأمر على تشجيع النمو الاحتوائي وتعزيز الصلابة.

* تغطي المعلومات عن الإقراض الفترة من ١ مايو ٢٠١٩ حتى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

Blank

الرقابة الاقتصادية

يناقش

المجلس التنفيذي كل جوانب عمل الصندوق، من التقارير السنوية التي يصدرها خبراء الصندوق عن سلامة اقتصادات البلدان الأعضاء إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويزاول المجلس التنفيذي معظم أعماله على أساس تقارير يعدة خبراء الصندوق أو إدارة الصندوق العليا. وخلال السنة المالية ٢٠٢٠، أجرى صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٩ بلدا (راجع الجدول ٢-١ على شبكة الإنترنت) ونشر ٥٩ دراسة بشأن السياسات في موقعه الإلكتروني الخارجي.

ويصدر صندوق النقد الدولي كذلك تقارير نصف سنوية وتقارير المستجبات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية - آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الرائد المالي، وتقرير القطاع الخارجي - التي تقدم تنبؤات اقتصادية مهمة وتوفر إرشادات بشأن السياسات.

للاطلاع على قائمة شاملة للدراسات بشأن السياسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمطبوعات الأخرى التي نشرها خلال السنة المالية ٢٠٢٠، رجاء زيارة الموقع الإلكتروني الذي يحتوي على التقرير السنوي.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2020



عدد من القضايا التي عُرضت على المجلس التنفيذي خلال العالم الماضي.

”استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-١٩ - خط جديد للسيولة قصيرة الأجل لتعزيز كفاية شبكة الأمان المالي العالمية“

دراسة بشأن السياسات رقم 20/025

”تطور مواطن الضعف في الدين العام في الاقتصادات الأقل دخلاً“

دراسة بشأن السياسات رقم 20/003

”تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي: بعض الاعتبارات الأساسية“

دراسة بشأن السياسات رقم 19/040



”السياسات والممارسات في تنمية القدرات“

دراسة بشأن السياسات رقم 19/038

”التكنولوجيا المالية: التجربة حتى الآن“

دراسة بشأن السياسات رقم 19/024

”سياسات المالية العامة بشأن استراتيجيات المناخ في ظل اتفاق باريس - من المبدأ إلى الممارسة“

دراسة بشأن السياسات رقم 19/010

الإقراض

المعلومات عن الإقراض تغطي الفترة من ١ مايو ٢٠١٩ حتى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

عكس بنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي القروض لمشروعات محددة. فبدلاً من ذلك، يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات في ميزان المدفوعات، وتحقيق استقرار اقتصاداتها، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن كذلك تقديم التمويل من صندوق النقد الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح. وأخيراً، يقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلاً وقائياً للمساعدة على منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها ويواصل تعزيز الأدوات المتاحة للحيلولة دون وقوع الأزمات.

وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض - القروض بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض التي تُقدّم للبلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة. وفي الوقت الراهن، لا تحمل القروض الميسرة بأي فائدة.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠
طالع المزيد على شبكة الإنترنت

WWW.IMF.ORG/AR2020





صندوق النقد الدولي يساعد البلدان المتضررة من الأزمات من خلال توفير الدعم المالي الذي يعطيها فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية تعيد إلى الاقتصاد استقراره ونموه. كذلك يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع الأزمات وتأمين البلدان منها.

المساعدة المالية

أسعار صرف وحدة حقوق السحب الخاصة/دولار أمريكي
٣٠ إبريل ٢٠٢٠: وحدة حقوق السحب الخاصة = ١,٣٦٦٤٠ دولار أمريكي
١٥ سبتمبر ٢٠٢٠: وحدة حقوق السحب الخاصة = ١,٤١٦٦٤ دولار أمريكي

الإقراض وتخفيف أعباء الديون
حسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

٨٢,٠٨٦ مليون
وحدة حقوق سحب خاصة
نصف الكرة الغربي

١٩,٠١٤ مليون وحدة
حقوق سحب خاصة
إفريقيا جنوب
الصحراء

١٤,٩٧٧ مليون وحدة
حقوق سحب خاصة
الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

٤,٤١٩ مليون وحدة
حقوق سحب خاصة
أوروبا

١,٣٤٥ مليون وحدة
حقوق سحب خاصة
آسيا والمحيط الهادئ

نصف الكرة الغربي

جامايكا	RFI ★	٣٨٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
المكسيك	FCL	٤٤,٥٦٣,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بنما	RFI ★	٣٧٦,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
باراغواي	RFI ★	٢٠١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بيرو	FCL	٨,٠٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
سانت لوسيا	RCF ★	٢١,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
سانت فنسنت وجزر غرينادين	RCF ★	١١,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إكوادور	RFI ★	٤٦٩,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
السلفادور	RFI ★	٢٨٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غرينادا	RCF ★	١٦,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غواتيمالا	RFI ★	٤٢٨,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
هايتي	CCRT	٤,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
هندوراس	RCF ★	٨١,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
SBA		١٤٩,٨٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد SBA		١٠٨,٢٤٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
SCF		٧٤,٩٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد SCF		٥٤,١٢٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جزر البهاما	RFI ★	١٨٢,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بربادوس	EFF	٢٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بوليفيا	EFF	٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
شيلي	RFI ★	٢٤٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
كولومبيا	FCL	١٧,٤٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
كوستاريكا	FCL	٧,٨٤٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
دومينيكا	RFI ★	٣٦٩,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
الجمهورية الدومينيكية	RCF ★	١٠,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI ★	٤٧٧,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المفتاح

SBA = اتفاق استعداد ائتماني
SCF = تسهيل الاستعداد الائتماني

★ تشير إلى التمويل الطارئ

CCRT = الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
ECF = التسهيل الائتماني الممدد
EFF = تسهيل الصندوق الممدد
FCL = خط الائتمان المرن
RCF = التسهيل الائتماني السريع
RFI = أداة التمويل السريع

أوروبا

الجبل الأسود	RFI	★	٦٠,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
مقدونيا الشمالية	RFI	★	١٤٠,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أوكرانيا	SBA		٣,٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوسوفو	RFI	★	٤١,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
مولدوفا	RCF	★	٥٧,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	١١٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ألبانيا	RFI	★	١٣٩,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
البوسنة والهرسك	RFI	★	٢٦٥,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

موريتانيا	ECF		١١٥,٩٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF			٢٠,٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٩٥,٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
باكستان	EFF		٤,٢٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	١,٠١٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
الصومال	EFF		٣٩,٥٦٧٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		٢٥٢,٨٦٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جورجيا	EFF		٢١٠,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد EFF			٢٧٣,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
الأردن	EFF		٩٢١,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٢٩١,٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جمهورية قبرغيزستان	RCF	★	٢٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٥٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٥٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أفغانستان	CCRT		٢,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	١٦١,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أرمينيا	SBA		١٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد SBA			١٢٨٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جيبوتي	CCRT		١,٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٣١,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
مصر	RFI	★	٢,٠٣٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	SBA		٣,٧٦٣,٦٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا الاستوائية	EFF		٢٥,٥٠٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
إسواتيني	RFI	★	٧٨,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
إثيوبيا	CCRT		٨,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		١,٢٠٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	EFF		٩٠٢,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد EFF			١٥٠,٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٣٠٠,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غابون	RFI	★	١٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	١٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غامبيا	CCRT		٢,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	١٥,٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غانا	RCF	★	٧٣٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
غينيا	CCRT		١٦,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		١٢٠,٤٨٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	١٠٧,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تشاد	CCRT		*
	RCF	★	٤٩,٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٨٤,١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جزر القمر	CCRT		٠,٩٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢,٩٢٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢,٩٢٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٥,٩٢٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٥,٩٢٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
كوت ديفوار	ECF		٢١٦,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF			١٤,٥٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	EFF		٤٣٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد EFF			١٢٩,٠٤٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢١٦,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RFI	★	٤٣٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	CCRT		١٤,٨٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢٦٦,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢٦٦,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا	EFF		٢,٦٧٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بنين	CCRT		٧,٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		١١١,٤٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF			٧٦,٠١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بوركينافاسو	CCRT		٨,٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		١٠٨,٣٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٨٤,٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بوروندي	CCRT		٥,٤٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
كابو فيردي	RCF	★	٢٣,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
الكاميرون	ECF		٤٨٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	١٦٥,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جمهورية إفريقيا الوسطى	CCRT		٢,٩٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	ECF		٨٣,٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
	RCF	★	٢٧,٨٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

* تشاد واحدة من ٢٩ بلداً صدقت الموافقة على استغادتها من تخفيف أعباء خدمة الديون من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون". غير أن الشريحة الأولى من هذه المساعدات تشمل خدمة الديون التي تستحق في الفترة من ١٣ إبريل إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠، ولا توجد خلال هذه الفترة أي مستحقات خدمة ديون على تشاد تجاه الصندوق. وبالتالي، لم تصرف أي مساعدات لتشاد من الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون خلال هذه الفترة.



آسيا والمحيط الهادئ

نيبال	
CCRT	٢,٨٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٥٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
بابوا غينيا الجديدة	
★ RCF	٢٦٣,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ساموا	
★ RCF	١٦,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جزر سليمان	
CCRT	٠,٠٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٦,٩٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	١٣,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنغلاديش	
★ RCF	١٧٧,٧٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	٣٥٥,٥٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جزر المالديف	
★ RCF	٢١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
منغوليا	
★ RFI	٧٢,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ميانمار	
★ RCF	٨٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	١٧٢,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

طاجيكستان	
CCRT	٧,٨٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٣٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تونس	
★ RFI	٥٤٥,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أوزبكستان	
★ RCF	٩٢,٠٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	١٨٣,٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
اليمن	
CCRT	١٤,٤٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السنغال	
★ RCF	١٠٧,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	٢١٥,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
سيشيل	
★ RFI	٢٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
سيراليون	
CCRT	١٣,٣٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٢٤,٤٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٠٣,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جنوب إفريقيا	
★ RFI	٣,٠٥١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تنزانيا	
CCRT	١٠,٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
توغو	
CCRT	٣,٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٧٦,١٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF	٧١,٤٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أوغندا	
★ RCF	٣٦١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مالي	
CCRT	٧,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٣٩,٩٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٤٦,٦٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
موزامبيق	
CCRT	١٠,٨٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٢٢٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
النيجر	
CCRT	٥,٦٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	٩٨,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٨٣,٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
نيجيريا	
★ RFI	٢,٤٥٤,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
جمهورية الكونغو	
ECF	٣٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
رواندا	
CCRT	٨,٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٨٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٨٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
سان تومي وبرينسيبي	
CCRT	٠,١١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٣,٣٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF	١,٤٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٩,٠٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا بيساو	
CCRT	١,٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
كينيا	
★ RCF	٥٤٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ليسوتو	
★ RCF	١١,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RFI	٢٣,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ليبيريا	
CCRT	١١,٦٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٣٦,١٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
مدغشقر	
CCRT	٣,٠٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٢٢,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	١٢٢,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ملاوي	
CCRT	٧,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
ECF	١٠٥,٨٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
زيادة موارد ECF	٢٧,٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
★ RCF	٦٦,٤٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، مستخدماً طاقته الإقراضية الحالية البالغة تريليون دولار.^١

واستتبع هذه الاستجابة تقديم مساعدة مالية للبلدان التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات بهدف مساعدتها على حماية أرواح الناس وأرزاقهم، ولا سيما أكثر الفئات تعرضاً للمخاطر. وخلال الفترة التي مضت بين بدء الجائحة في أواخر مارس و١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، تعهد الصندوق بتقديم نحو ٩١ مليار دولار (أو ٦٤ مليار وحدة حقوق خاصة) إلى ٨٠ بلداً عضواً كان منها ٣٠ مليار دولار للتمويل الطارئ (التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع). وعلى صعيد الإقراض، ركزت الإجراءات على خمسة مسارات:

١- التمويل الطارئ في ظل أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع: يستجيب الصندوق لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ - من ٦٩ بلداً حسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠. وقام المجلس بمضاعفة حدود استخدام موارد التسهيلات الطارئة مؤقتاً - التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع - مما أتاح له تلبية الطلب الفوري المتوقع من البلدان الأعضاء (راجع الجدول ٢-١ عن الشروط المالية في ظل الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي والجدول ٢-٢ عن تسهيلات الإقراض الميسر). ويتيح هذان التسهيلات للصندوق تقديم المساعدات الطارئة دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو.

٢- تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة: يعمل صندوق النقد الدولي كذلك على زيادة برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة التي تنشأ بسبب فيروس كورونا، ومن ثم التمكين من الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩ ضمن سياق الحوار الجاري بشأن السياسات. وحسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، كان المجلس قد وافق على طلبات الزيادة التي تقدمت بها ثمانية بلدان.

٣- اتفاقات جديدة للإقراض، بما فيها الاتفاقات الوقائية: وافق المجلس التنفيذي على ستة برامج جديدة يدعمها الصندوق مع خمسة بلدان بغرض تخفيف التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأزمة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. فضلاً على ذلك، أتيحت خطوط الائتمان المرنة لثلاثة بلدان ذات أطر سياسات

وسجلات أداء اقتصادي بالغة القوة. (اعتزمت السلطات في الحالات الثلاثة معاملة اتفاقياتها على أساس وقائي).

٤- تعزيز السيولة: وافق المجلس التنفيذي على إنشاء "خط السيولة قصيرة الأجل" لمواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية (راجع الجدول ٢-١ عن الشروط المالية في ظل الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي). ويمثل هذا التسهيل أداة دعم تتيح الاستفادة المتجددة من موارده وذلك للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير.

٥- تخفيف أعباء الديون: تم في مارس ٢٠٢٠ تعزيز موارد الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون بغرض التخفيف من أعباء الديون على أساس تقديم منح لأفقر البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون تسعة وعشرين بلداً مؤهلاً بقيمة ٣٤٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على شريحتين تغطي كل منهما ستة أشهر، وذلك في ١٣ إبريل ٢٠٢٠ و ٢ أكتوبر ٢٠٢٠، على التوالي.

ووافق المجلس التنفيذي كذلك على تبسيط العمليات الداخلية مؤقتاً بما يتيح للصندوق الاستجابة بوتيرة أسرع لطلبات البلدان الأعضاء بالحصول على مساعدة طارئة خلال فترة جائحة كوفيد-١٩، وفي كثير من هذه الحالات، وفر الصندوق التمويل في غضون أسابيع من تقديم طلب الحصول على تمويل طارئ. وعلاوة على ذلك، أوقف المجلس مؤقتاً كذلك تطبيق إجراءات الاستفادة العالية على طلبات الدعم في ظل التسهيل الائتماني السريع.^٢

واستحدثت الضمانات الوقائية للسياسات في أغسطس ٢٠٢٠ للمساعدة على تخفيف حدة المخاطر المالية التي يشكلها بلد عضو يحصل على موارد تمويلية مرتفعة من التسهيلات الإقراضية التي يتيحها كل من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة. ففي ظل السياسة الجديدة، تُطبَّق الضمانات الوقائية على أي بلد عضو في الصندوق يجمع بين الاستفادة من حساب الموارد العامة واستخدام موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر على نحو يتجاوز المستويات الحدية المقررة على أساس حصة العضوية في الصندوق وهي نفس المستوى الذي يبدأ عنده إطار الاستفادة الاستثنائية من حساب الموارد العامة.

^١ حسب الوضع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم في ظل الإقراض من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، بما فيه ما تم التعهد به قبل الجائحة، يبلغ نحو ١٧٤,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بينما كان المجموع المقابل في ظل الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، الذي يقرض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة، يبلغ حوالي ١٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

^٢ تشاد واحدة من تسعة وعشرين بلداً صدرت الموافقة على استفادتها من تخفيف أعباء خدمة الديون في ظل الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. ومع هذا، فالشريحة الأولى من تخفيف الأعباء في ظل الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون تغطي خدمة الديون التي تستحق خلال الفترة من ١٣ إبريل ٢٠٢٠ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠، ولا توجد أي ديون مستحقة على تشاد تجاه الصندوق خلال هذه الفترة. وبالتالي، لم تصرف أي مساعدة لتشاد من الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون خلال هذه الفترة.

^٣ تقضي إجراءات الاستفادة العالية انعقاد جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي بناء على مذكرة قصيرة يعدها خبراء الصندوق تتضمن مناقشة عن قوة البرنامج، والقدرة على السداد ومواطن الضعف المتعلقة بالديون. ويبدأ اتخاذ إجراءات الحصول على موارد تمويلية مرتفعة في حالة (١) تقديم طلب للحصول على تمويل من الصندوق بحيث يتجاوز مجموع الاستفادة من الموارد ١٨٠٪ من حصة العضوية على مدار فترة ٣٦ شهراً، أو (٢) إذا كان مجموع الائتمان القائم المقدم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر يتجاوز بالفعل ٢٢٥٪ من حصة العضوية أو من المتوقع أن يتجاوز هذه النسبة.

الشروط المالية في ظل الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع (RFI)، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة الطارئة

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده) ^١	الغرض	الشروط	الصرف المرحلي والمراقبة
اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الأجل	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الائتماني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (PLL) (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	سلامة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، ويمكن إعادة من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل طالما أن البلد العضو لا يزال مستوفيا لمعايير الأهلية.
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

^١ تموّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامها المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملة بلد عضو آخر مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقرض بشراء أصول بالعملة الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقرض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملة أجنبية.

^٢ يُقَرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل ربع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة

الصادرة عن الصندوق. وفي ظل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، قام صندوق النقد الدولي في وقت أقرب برفع حدود استخدام الموارد مؤقتاً في ظل أدوات التمويل الطارئ والحد السنوي للاستفادة الكلية من التمويل المتاح بشروط غير ميسرة. وأنشأ صندوق النقد الدولي كذلك السيولة قصيرة الأجل (SLI) لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

الأسقاط	الجدول الزمني للسداد (سنوات)	الرسوم ^٢	حدود الاستفادة من الموارد ^١
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهراً) ^٣	سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية في الصندوق، ورفَع هذا الحد مؤقتاً، نتيجة لصدمة كوفيد-١٩، إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية لمدة تسعة أشهر حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية في الصندوق
نصف سنوية	١٠-٤,٥	معدل الرسم مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهراً) ^٣	سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية، ونتيجة لصدمة كوفيد-١٩، رُفِعَ هذا الحد مؤقتاً إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية لمدة تسعة أشهر حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهراً) ^٣	لا يوجد حد مقرر سلفاً
ربع سنوية	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهراً) ^٣	يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية لمدة ستة أشهر؛ ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية بعد ١٢ شهراً بشرط تحقيق تقدم مرضٍ.
تُنَفَّذُ عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهراً من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه	٥-٣,٢٥	معدل الرسم الأساسي مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية)، ولا يُحْتَسَبُ الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية حسب مدة السداد.	حد أقصى ١٤٥٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة تصل إلى ١٢ شهراً.

ربع سنوي	٥-٣,٢٥	معدل الرسم مضافاً إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهراً) ^٣	سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتاً إلى ١٠٠٪ على مدار تسعة أشهر حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتاً إلى ١٥٠٪ على مدار تسعة أشهر حتى ٦ إبريل ٢٠٢١
----------	--------	--	---

العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنوية)؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقاً في إطار الاتفاق الائتماني المعني. فيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس ورسم التزام غير قابل للرد يبلغ ٨ نقاط مئوية يُسَدَّد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

^٢ استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبِّقَ نظام جديد للرسوم الإضافية اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

تسهيلات الإقراض الميسر

تتوافر للبلدان النامية منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر.

الهدف	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.			
الغرض	معالجة مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	التمويل لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج ملح لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذراً أو غير ضروري ^١
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائماً مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
الشرطية	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتجاوز عامين	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
شروط التمويل ^٢	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات	لا توجد شرطية على أساس المراجعة اللاحقة؛ ويستخدم سجل الأداء من أجل تأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات ونافذة الكوارث الطبيعية)
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بالتعرض لمخاطر الديون. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض قيامهم بالمزج، فإن نسبة المزج بين موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة هي ٢:١		
الاستخدام الوقائي	لا	نعم	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من ٣ إلى ٥ سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية؛ يمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢-٣٦ شهراً، ويقتصر الاستخدام على ٣ سنوات من أي ٦ سنوات ^٣	مبالغ منصرفة مباشرة؛ يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى. رُفِع مؤقتاً حد الاستخدام المتكرر الذي يقتصر على مرتين خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهراً حتى ٦ إبريل ٢٠٢١.
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)، الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع

التسهيل الائتماني الممدد

تسهيل الاستعداد الائتماني

التسهيل الائتماني السريع

سياسات الاستفادة من الموارد

استجابة للاحتياجات التمويلية الكبيرة والعاجلة لدى البلدان الأعضاء والمرتبطة بجائحة كوفيد-19، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر مؤقتًا من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية في الصندوق ورفعت حدود الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر من ١٣٣٪ إلى ١٨٣٪ من حصة العضوية حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. ويظل الحد التراكمي (ناقصا سداد المدفوعات المجدولة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية للاستفادة من الموارد في الظروف العادية و ٤٠٠٪ من حصة العضوية في حالة الاستفادة الاستثنائية. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر.

المعايير والحدود الفرعية^٤

معيار الاستفادة هو ١٢٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ١٠٠٪ من حصة العضوية، ويكون ٧٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ من حصة العضوية.

معيار الاستفادة هو ١٢٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل استعداد ائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ١٠٠٪ من حصة العضوية، ويكون ٧٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ من حصة العضوية.

لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع في ظل الصدمات الخارجية ونوافذ الكوارث الطبيعية الكبيرة. رُفِعَت حدود الاستفادة من نافذة الصدمات الخارجية ضمن التسهيل الائتماني السريع مؤقتًا من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من حصة العضوية سنويًا، ومن ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية على أساس تراكمي، ناقص عمليات إعادة الشراء المقررة لمدة سنة واحدة تبدأ في ٦ إبريل ٢٠٢٠.

ولا تزال الاستفادة من النافذة الاعتيادية ضمن التسهيل الائتماني السريع في حدود ٥٠٪ من حصة العضوية سنويًا و ١٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي، مع الالتزام بنسبة ٢٥٪ من الحصة كمعيار متعارف عليه لحجم الاستفادة السنوية وكحد أقصى لكل دفعة يتم صرفها، وإمكانية صرف دفعتين كحد أقصى في مدة ١٢ شهرا. ومن خلال النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة في التسهيل الائتماني السريع، تظل الموارد المتاحة في حدود ٨٠٪ من حصة العضوية سنويًا و ١٣٣,٣٣٪ منها على أساس تراكمي، شريطة أن تُقدَّر الأضرار الواقعة على البلد العضو نتيجة للكارثة بما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتحتسب المشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد ١ يوليو ٢٠١٥ ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظل التسهيل الائتماني السريع.

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

^١ الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

^٢ لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ٢٠٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشادًا باعتبار حد الاستفادة التراكمية من الموارد البالغ ٣٠٠٪ من حصة العضوية (أو حد الاستفادة الاستثنائية البالغ ٤٠٠٪ من حصة العضوية)، وتوقع وجود احتياج في المستقبل إلى الدعم المقدم من الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

^٣ يُجري صندوق النقد الدولي مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات التمويلية الميسرة كل عامين. وخلال آخر مراجعة أجريت في ٢٤ مايو ٢٠١٩، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على آلية معدلة لتحديد سعر الفائدة: تحدد فعليًا أسعار فائدة صفر على التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني حتى نهاية يونيو ٢٠٢١ وربما لفترة أطول. وقام المجلس التنفيذي كذلك بمنح سعر فائدة صفر/ على الأرصدة القائمة من قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر في ظل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية حتى نهاية ٢٠٢١. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفري دائم على التسهيل الائتماني السريع.

^٤ تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامل باعتبارها وقائية لا تدخل في تقييم الحدود الزمنية.

تنمية القدرات

يسهم تعزيز القدرات في المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية، ووزارات المالية، والإدارات المعنية بالإيرادات، وأجهزة الإحصاءات، وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، في زيادة فعالية السياسات وتحقيق مزيد من الاستقرار والاحتواء في القطاع الاقتصادي. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية هذه المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب اللذين يركزان على القضايا بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2020





صندوق النقد الدولي يدعم جهود البلدان
الأعضاء في بناء المؤسسات والقدرات
اللازمة لصياغة سياسات سليمة
وتنفيذها.

تنمية القدرات

راجع صفحة ٥٨ للاطلاع على كل المصادر والملحوظات

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
WWW.IMF.ORG/AR2020

حقائق عن تنمية القدرات



دول هشة بين أعلى ١٠ بلدان تلقت مساعدة فنية

٣٠٥ مليون دولار ٢,٨٣٨

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء
زيارة لتقديم المساعدة الفنية تضمنت ١٦١٧ خبيرا

١٥,٥٤٢

مسؤول متدرب



لغات للتدريب

٣٨٣

دورة تدريبية قُدمت

الجدول: أكبر عشرة بلدان متلقية للتدريب حسب المشاركين

- (متوسط السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠، أسابيع المشاركة)
- ١- الهند
 - ٢- الصين
 - ٣- أوغندا
 - ٤- زمبابوي
 - ٥- البرازيل
 - ٦- مصر
 - ٧- غانا
 - ٨- كمبوديا
 - ٩- نيجيريا
 - ١٠- أرمينيا

أكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة الفنية

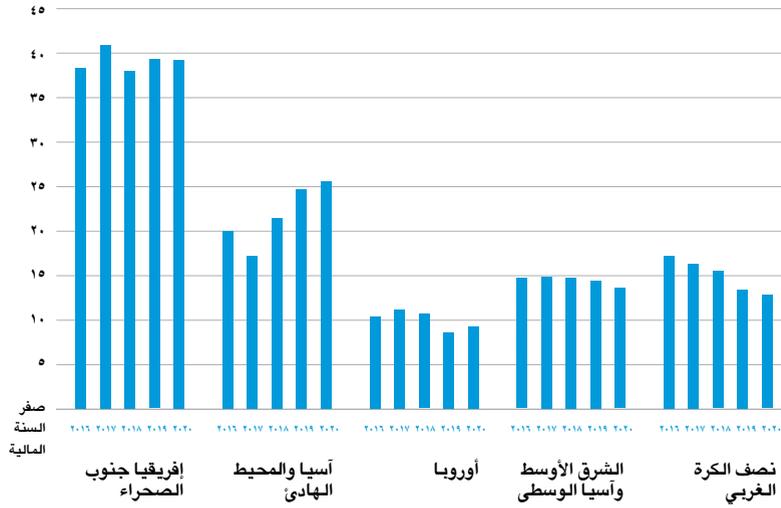
- (متوسط السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠، الإنفاق بالدولار الأمريكي)
- ١- ميانمار
 - ٢- أوكرانيا
 - ٣- ليبيريا
 - ٤- موزامبيق
 - ٥- غانا
 - ٦- كينيا
 - ٧- الصومال
 - ٨- منغوليا
 - ٩- سري لانكا
 - ١٠- أوغندا

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في تنمية القدرات

- (متوسط السنوات المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠، الاتفاقيات الموقعة)
- ١- الاتحاد الأوروبي
 - ٢- اليابان
 - ٣- الصين
 - ٤- المملكة المتحدة
 - ٥- ألمانيا
 - ٦- النرويج
 - ٧- كوريا
 - ٨- سويسرا
 - ٩- كندا
 - ١٠- النمسا

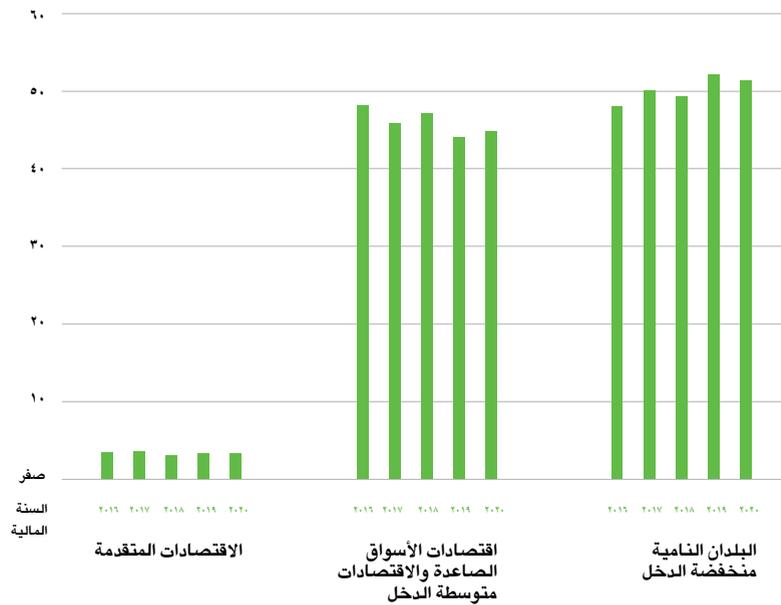
٣٩٪
لإفريقيا جنوب الصحراء

٢٥٪
لآسيا والمحيط الهادئ



الشكل البياني ٢-٣
أنشطة تنمية القدرات المقدمة
بصورة مباشرة حسب
المنطقة
السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
(الحصة ٪ من المجموع)

٩٧٪
للبلدان منخفضة ومتوسطة
الدخل

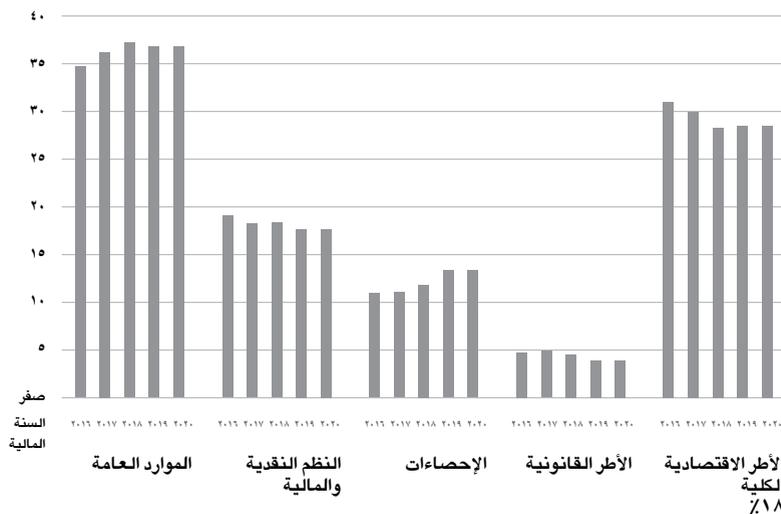


الشكل البياني ٢-٤
أنشطة تنمية القدرات المقدمة
بصورة مباشرة حسب
فئة الدخل
السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
(الحصة ٪ من المجموع)

٣٧٪
لدعم الإدارة الفعالة للموارد
العامة

٢٨٪
لتحسين التحليلات
والتنبؤات الاقتصادية الكلية

١٨٪
لتعزيز البنوك المركزية
والنظم المالية

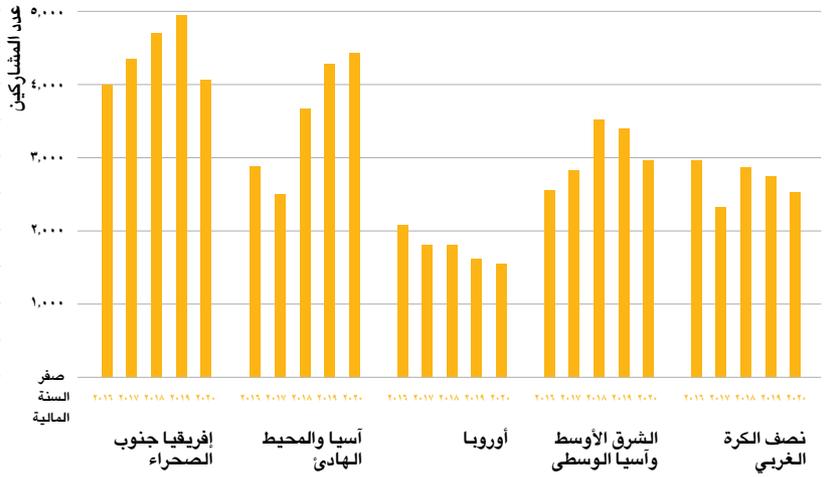


الشكل البياني ٢-٥
أنشطة تنمية القدرات المقدمة
بصورة مباشرة حسب
الموضوع
السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
(الحصة ٪ من المجموع)

التدريب السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠

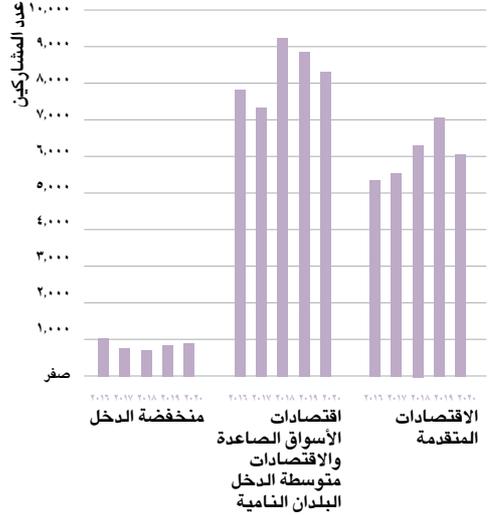
الشكل البياني ٦-٢

المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين



الشكل البياني ٧-٢

المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل

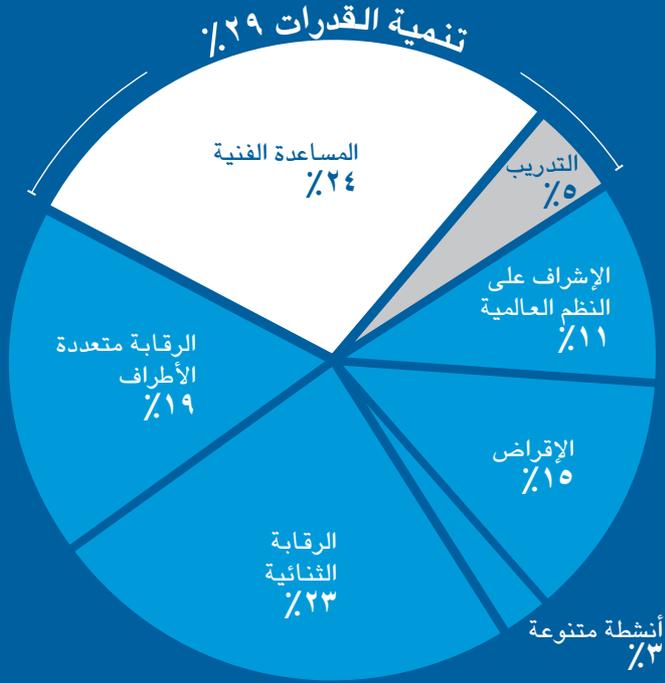


الجدول ٣-٢

الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات

الشركاء	الاسم
فرنسا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢ (AML/CFT II)
الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا	البيانات لدعم القرارات (D4D)
بنك التنمية الإفريقي والنمسا والاتحاد الأوروبي وألمانيا (واليابان في برنامج تسهيلات إدارة الديون ٣ وحسب) وهولندا والنرويج وروسيا وسويسرا (والمملكة المتحدة، في برنامج تسهيلات إدارة الديون ٣ وحسب)	برنامج تسهيلات إدارة الديون ٢ (DMF II) (بالاشتراك مع البنك الدولي)
المرحلة الثالثة: ألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة المرحلة الرابعة: ألمانيا وسويسرا	مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي («فيرست») (بالاشتراك مع البنك الدولي)
الصين وبنك الاستثمار الأوروبي وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا	صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)
أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة	الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية (MNRW)
أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة	الصندوق الاستئماني لتعبئة الموارد (RMTEF)
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	الصندوق القُطري لصالح الصومال
النرويج	الصندوق القُطري لصالح جنوب السودان
الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة	أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)

ملحوظة: البيانات حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠.



الشكل البياني ١-٢:
حصة الإنفاق على تنمية القدرات من أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية

بناء المؤسسات

المعنية، وإيفاد بعثات من خبراءه في زيارات قصيرة الأجل، والتدريب في الفصول الدراسية، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. واستجابة لجائحة كوفيد-١٩، تحولت فرق تنمية القدرات في الصندوق بسرعة إلى دعم المؤسسات في صياغة استجابة السياسات الاقتصادية، والاستفادة من الوسائل التكنولوجية والنماذج المبتكرة لضمان مواصلة المشاركة في العمل لتقديم المساعدة عندما تكون البلدان في حاجة ماسة إليها.

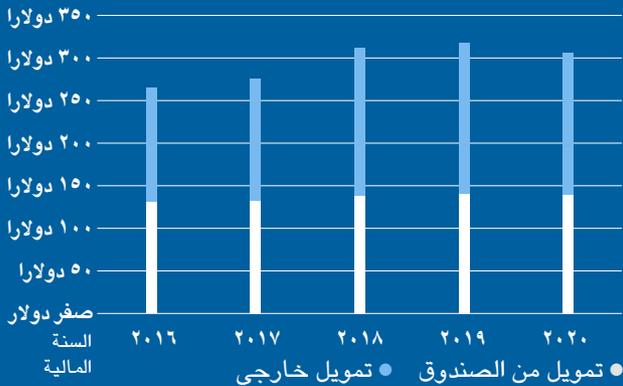
ويقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات - كالمساعدة الفنية العملية، والتدريب الذي يركز على السياسات، وفرص التعلّم من النظراء - حتى تتمكن البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة والقدرة على تجاوز الصدمات الخارجية. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتركز تنمية القدرات على المجالات الرئيسية لخبرة الصندوق وتساعد البلدان على معالجة القضايا الشاملة، مثل عدم المساواة في توزيع الدخل، والمساواة بين الجنسين، والفساد، وتغير المناخ. ويتبوأ الصندوق مكانة متميزة تمكنه من دعم بلدانه الأعضاء من خلال امتداد عمله في مختلف أنحاء العالم، وتجاربه المؤسسية، وخبراته على المستوى العالمي. وتستفيد جميع البلدان من تنمية القدرات، بالحصول على مزيد من الدعم وتصميم أنشطة تنمية القدرات على نحو أفضل بما يتناسب مع احتياجات الدول الهشة.

وبناء على طلب سلطات البلدان الأعضاء، يقوم أعضاء الفرق القطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها. ويعمل الصندوق عادة مع البلدان من خلال شبكة عالمية من المراكز الإقليمية، وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان

الشكل البياني ٢-٢:

الإنفاق على تنمية القدرات السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠ ملايين الدولارات الأمريكية



الجدول ٢-٤ مراكز الصندوق الإقليمية لتنمية القدرات

الاسم	الشركاء	البلدان
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي وغينيا وملاوي ونيجيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا وزمبابوي وموريشيوس (البلد المضيف)	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلة للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا وهولندا وسويسرا	وبوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة المرحلة التالية: الصين والنرويج والمملكة المتحدة وسويسرا	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان (منذ مايو ٢٠٢٠) وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	أستراليا والصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة	أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وإسواتيني وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	الصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ والنرويج وسويسرا	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفييت نام. المشروعات المختارة بناء على مكتب تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة	أنغويلا، وأنتيغوا وبربودا، وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهاييتي وجاميكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر ترنكس وكايكوس

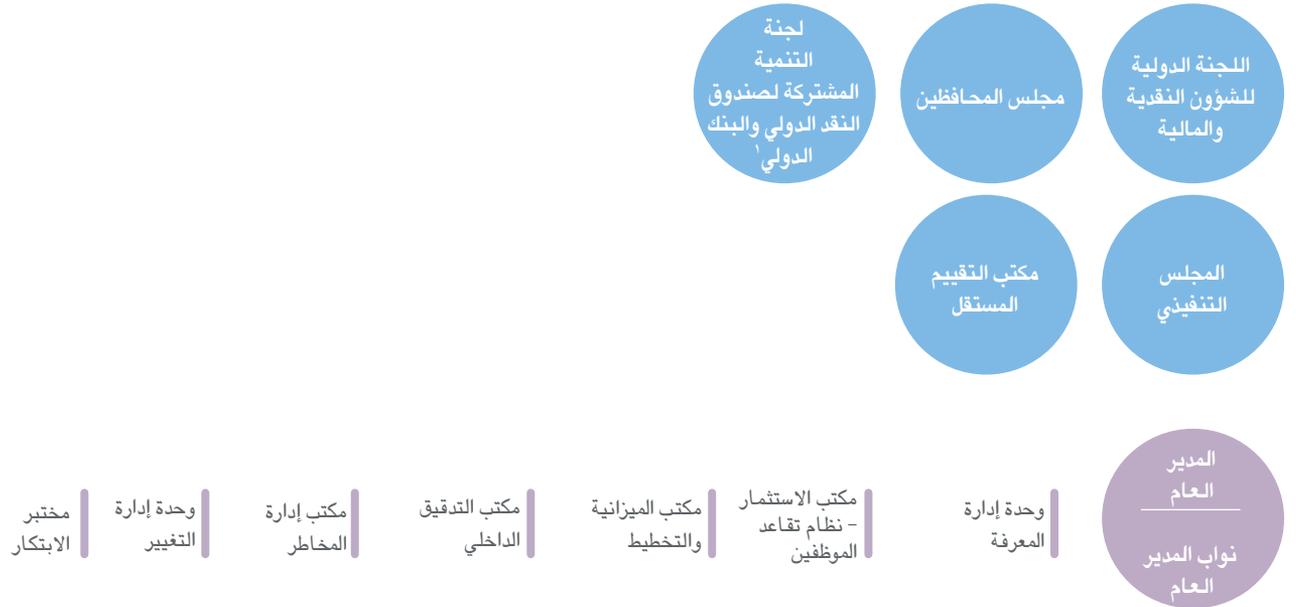
الاسم	الشركاء	البلدان
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC) سيُفتتح عام ٢٠٢١ في كازاخستان	سيتم التأكيد لاحقا	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	مصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان المؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/ مانحون دوليون	٣١ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، وإيران مؤهلة للاستفادة من تدريب المعهد
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان أعضاء جامعة الدول العربية مؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولبنان (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس، والضفة الغربية وعزة، واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	بنك التنمية الآسيوي وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) وكوريا ونيوزيلندا	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد التدريب الإقليمي في سنغافورة (STI)	أستراليا واليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلة للاستفادة من تدريب المعهد
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية. ملحوظة: البيانات حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠.



الجزء ٣ من نحن

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠



الخدمات المساندة

- إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة تكنولوجيا المعلومات
- إدارة أمانة صندوق النقد الدولي

الإدارات الوظيفية والإدارات الخاصة

- إدارة التواصل
- إدارة الشؤون القانونية
- إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
- إدارة البحوث
- إدارة الإحصاءات
- إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة
- مكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة
- معهد تنمية القدرات
- معهد التدريب لصالح إفريقيا
- معهد فيينا المشترك
- مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (في الكويت)
- معهد التدريب في سنغافورة

إدارات المناطق الجغرافية

- الإدارة الإفريقية
- إدارة آسيا والمحيط الهادئ
- المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
- الإدارة الأوروبية
- مكاتب الصندوق في أوروبا
- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- إدارة نصف الكرة الغربي

^١ تُعرف رسمياً باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

^٢ تابع لمكتب المدير العام.

المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

أبعاد جائحة كوفيد-١٩، تحولت عمليات الصندوق إلى غرفة اجتماعات إلكترونية حيث يمارس المديرون التنفيذيون العمل من المنزل.

المجلس التنفيذي يتولى مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق. ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس. ومع تكشّف



سورجيت بالاه



أفونسو بيفيلاكوا



حازم الببلاوي



جونغشيا جين



بول إندرينين



دومينيكو فانيتزا



ماهر مؤمنة



جعفر مجرد



دوميسانى مالىنزا



مارك روزن



شونا ريك



نايجل راي



أنتوني دي لانوا



سيرهيو تشودوس



أرنو بويسيه



أليسارا ماهاساندانا



لويز ليفونيان



رازي كايا



محمد الأمين راغاني



ميكا بوسو



أليكسي موجين



روديغر فون كليست



ليوناردو فيلار



تاكجي تاناكا

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إيسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، تانزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي	دوميسانى مالينزا إيذا ماناتوكو أوسانا جاكسون أودونياي	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ملديف، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية اليمن	حازم الببلاوي سامي جع
أفغانستان، الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس	جعفر مجرد محمد القرشي	البرازيل، كابو فيردى، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو	أفونسو بيفيلاكوا برونو سارييفا بيدرو فاتشادا
المملكة العربية السعودية	ماهر مؤمنة رياض الخريف	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا	سورجيت بالاه يوثيكا إندرواثنا
روسيا، سوريا	أليكسي موجين لاف بالاي	فرنسا	أرنو بويسيه بيير-إيليو روزان
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد	ميكا بوسو جون سيغورغرسون	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي	سيرهيو تشودوس بيرناردو ليشينسكي
بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا-بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو	محمد الأمين راغاني أيفو أندريانارييلو فاسينيه سيلا	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا	أنطوني دي لانوا ريتشارد دورنبوش فلاديسلاف راشكوفان
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو	نايجل راي نام-دوك هيو كريس وايت	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو	دومينيكو فانيتزا ميخائيليس بساليدوبولوس
المملكة المتحدة	شونا ريك ديفيد بول رونيكل	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان	بول إندريينين بيوتر ترابينسكي
الولايات المتحدة	مارك روزن شاغر	الصين	جونغشيا جين بينغ سون
اليابان	تاكجي تانكا كين شيكادا	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا	رازي كايا كريستيان جاست سيلارد بنك
كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، فنزويلا	ليوناردو فيلار بابلو مورينو أفونسو غويرا	أنغيوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بلينز، كندا، دومينيكا، غرينادا، أيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين	لويز ليفونيان آن ماري ماكيران
ألمانيا	روديغر فون كليست كلاوس غيبهارد مايرك	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، جمهورية إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغفا، فييتنام	أليسار ماهاساندانا كنغ هنغ تان

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.



المدير العام كريستالينا غورغييفا



نائب المدير العام أنطونيت سايبه



النائب الأول للمدير العام جيفري أوكاموتو



نائب المدير العام تاو جانغ



نائب المدير العام ميتسو هيرو فوروساوا

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية



الصندوق ملتزم بتحسين أوضاع العالم الذي نعيش فيه مع مراعاة تأثير عملياتنا.

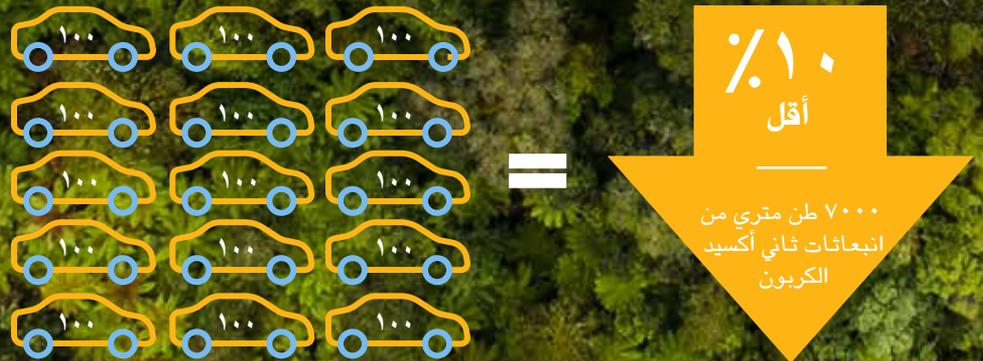
الاستدامة البيئية والمبادرات الإنسانية تشغل موضع الصدارة في برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية بالصندوق.

أطفال منطقة ريفية في أمريكا الوسطى في فصول التعليم الابتدائي التي تدعمها منحة سنوية مقدمة من الصندوق.

الاستدامة البيئية

قام الصندوق بتنفيذ عدة إجراءات لخفض بصمته البيئية ودعم «أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة». فعلى مدار العشر سنوات الماضية، انخفضت بصمة الصندوق السنوية على مستوى غاز الاحتباس الحراري بأكثر من ١٠٪ (أو حوالي ٧ آلاف طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) من خلال وضع سياسات للطاقة، والمياه، والمخلفات. وهذا ما يعادل إخلاء الطرق من حوالي ١٥٠٠ سيارة ركاب. ويقوم الصندوق بتعويض انبعاثاته من غاز الاحتباس الحراري بالكامل.

الصندوق يخفض بصمته السنوية على مستوى غاز الاحتباس الحراري



إجراءات الاستدامة البيئية في عام ٢٠٢٠ تتضمن ما يلي:



التبرع بحوالي ٥٠ ألف رطل من المخلفات الإلكترونية أو إعادة تدويرها على نحو يتسم بالمسؤولية.



من خلال التواصل الخارجي والتعليم في مجال الموارد الإلكترونية، قامت مكتبة الصندوق والبنك الدولي المشتركة بتخفيض عدد الاشتراكات في المواد الإخبارية المطبوعة بنسبة ٤٠٪.



تشارك الصندوق مؤخرا مع «إدارة الخدمات العامة الأمريكية» للاستثمار في مشروعات الطاقة الخضراء في الولايات المتحدة أو شهادات الطاقة المتجددة بما يعادل استخدامات الصندوق للطاقة في مقره الرئيسي.

العطاء معا (Giving Together)

برنامج «العطاء معا» هو برنامج الصندوق الخيري الذي يدعمه الموظفون والمتقاعدون وبرنامج العطاء المؤسسي في الصندوق.

كانت هذه أكبر سنة حتى الآن على مستوى عطاء الصندوق للأعمال الخيرية. فقد بلغ مجموع التبرعات للمنظمات غير الهادفة للربح حول العالم ٤,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٠.

وقد سجلت «حملة العطاء معا» السنوية رقما قياسيا من حيث القيمة الدولارية للتبرعات التي تم جمعها ومشاركات موظفي الصندوق، على السواء. وللمرة الأولى في تاريخ هذه

الحملة، قام الصندوق بتقديم مبالغ تضاهي كل المساهمات المتبرع بها على أساس دولار مقابل كل دولار - بدلا من مضاهاة ٥٠٪ فقط من المبالغ في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، قام برنامج «العطاء معا» بتنظيم حملات جمع التبرعات لضحايا الكوارث الطبيعية في جزر البهاما، وألبانيا، وأستراليا، ومع بدء تفشي جائحة كوفيد-١٩ في الصين. وعقب إعلان الجائحة على المستوى العالمي، أمكن من خلال مناشدة إنسانية جمع مبلغ قدره ٢٨٨ ألف دولار لصالح «صندوق

كانت هذه أكبر سنة حتى الآن على مستوى عطاء الصندوق للأعمال الخيرية. فبلغ مجموع التبرعات للمنظمات غير الهادفة للربح حول العالم ٤,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٠.

التضامن للاستجابة لفيروس كورونا» التابع لمنظمة الصحة العالمية. وفي المجمل، قام موظفو الصندوق والمتقاعدون بجمع مبلغ قدره ٣,٦ مليون دولار في هيئة تبرعات ومبالغ مضاهاة التبرعات لدعم القضايا الخيرية وجهود الإغاثة الإنسانية - بحيث تجاوز ما تم جمعه من أموال في العام الماضي بلغ ٣ ملايين دولار.

وقدم الصندوق كذلك في السنة المالية ٢٠٢٠ منحا بمبلغ ٢١٥ ألف دولار لهيئات خيرية حول العالم، إلى جانب منح استثنائية بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار لمنظمات محلية غير هادفة للربح استجابة لجائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إدارة الصندوق العليا تبرعات مؤسسية بمبلغ ١١٠ ألف دولار أثناء رحلات السفر في مهام رسمية

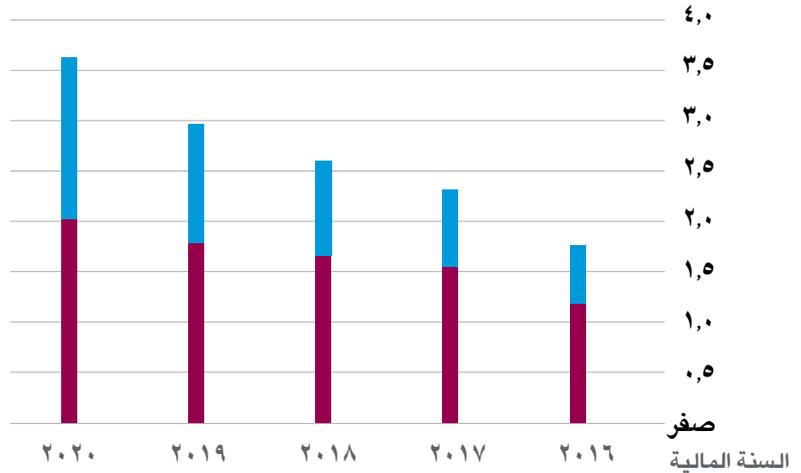
إلى الاقتصادات النامية لدعم الجمعيات الخيرية الشعبية. ولدعم المجتمع المحلي، تطوع موظفو الصندوق لمساعدة منظمات غير هادفة للربح تخدم منطقة واشنطن العاصمة، وذلك بسبل منها تجهيز حزم أدوات معونة الشتاء للمشردين وحزم أدوات النظافة الشخصية للنساء في الملاجئ، وتدريب الثقافة المالية، وتقديم دروس التقوية في اللغة الإنجليزية لطلبة المدارس الثانوية، وصنع أقنعة الوجه للعاملين في قطاع الصحة.

الشكل البياني ١-٣

مجموع التبرعات التي تم جمعها ومبالغ مضاهاة التبرعات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

• تبرعات الموظفين والمتقاعدين • مبالغ مضاهاة التبرعات



من الجهات المتلقية لتبرعات برنامج العطاء معا في السنة المالية ٢٠٢٠

٢٨٨,٠٠٠ دولار

لصالح صندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ التابع لمنظمة الصحة العالمية

٢١٥,٠٠٠ دولار

منح لصالح الأعمال الخيرية حول العالم

٢٠٠,٠٠٠ دولار

لصالح مؤسسات محلية غير هادفة للربح استجابة لجائحة كوفيد-١٩

١١٠,٠٠٠ دولار

تبرعات مؤسسية لدعم جمعيات خيرية شعبية

تبرعات وعمل تطوعي وعطاء

إلى اليسار: يوم الخدمة السنوي في عام ٢٠٢٠ في ذكرى الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، موظفو الصندوق يقومون بتجهيز حزم أدوات النظافة الشخصية لضعاف النساء من صاحبات الدخل المنخفض في عموم منطقة واشنطن العاصمة.



السفلية: موظفو الصندوق يقومون بتجهيز حزم معونة الشتاء للمشردين أثناء يوم الثلاثاء المخصص للعطاء في عام ٢٠١٩.



العلوية: السيدة جاتغ، نائب المدير العام أثناء زيارته لملاجأ رعاية المسنين المهملين - AMPARADOS في مابوتو عاصمة موزامبيق، في شهر فبراير ٢٠٢٠ ويقدم تبرعا من إدارة الصندوق العليا لتوفير الدعم لتلبية مختلف احتياجات هذه الفئة.



إلى اليمين: السيدة غورغيفيا، المدير العام، أثناء زيارتها لجمعية FEMMES JURISTES SÉNÉGAL- AISES في ديسمبر ٢٠١٩ حيث قدمت تبرعا لدعم رسالة الجمعية لتوفير المساعدة القانونية للنساء والأطفال ذوي الدخل المنخفض في السنغال.



إلى اليمين: السيدة غورغيفيا، المدير العام، أثناء زيارتها مدرسة رياض الزيتون في مدينة مراكش المغربية في فبراير ٢٠٢٠ حيث قدمت تبرعا من الإدارة العليا لدعم تعليم الفتيات.

الشكل البياني ١-٢:

حصة الإنفاق على تنمية القدرات من أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات؛ ومكتب الميزانية والتخطيط
بصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢-٢:

الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات؛ ومكتب الميزانية والتخطيط
بصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٣-٢:

أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات؛ ومكتب الميزانية والتخطيط
بصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٤-٢:

أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات؛ ومكتب الميزانية والتخطيط
بصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: تصنف الاقتصادات المتقدمة وفق عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، والبلدان النامية منخفضة الدخل حسب تعريف صندوق النقد الدولي. وتتضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة ومتوسطة الدخل تلك الاقتصادات غير المصنفة ضمن الاقتصادات المتقدمة أو البلدان النامية منخفضة الدخل.

الشكل البياني ٥-٢:

أنشطة تنمية القدرات المقدمة بصورة مباشرة حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات؛ ومكتب الميزانية والتخطيط
بصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٦-٢:

المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصاً للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي أكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدورات الإدارات الوظيفية في الصندوق خارج نطاق برنامج التدريب الذي يقدمه معهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٧-٢:

المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٠
المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصاً للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي أكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدورات الإدارات الوظيفية في الصندوق خارج نطاق برنامج التدريب الذي يقدمه معهد تنمية القدرات.

المختصرات

CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	Capacity Development	تنمية القدرات
COVID-19	coronavirus disease 2019	مرض فيروس كورونا ٢٠١٩
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FY	financial year	السنة المالية
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق استعداد ائتماني
SCF	Stand-By Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	Special Drawing Right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

الأول من أغسطس ٢٠٢٠

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تُعرض الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢١ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي، على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي. ويعرض الملحق السادس والرابط الإلكتروني www.imf.org/AR2020 الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عملية التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيدة كاثرين كيرنز (رئيسا)، والسيدة جوديث لوبيز والسيد بسام الحاج، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،



كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي



يمكنك الحصول على التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ أو تنزيله إلكترونياً إلى جانب الملحق السادس «الكشوف المالية» بإحدى طريقتين: إما بكتابة العنوان الإلكتروني في المتصفح على جهاز الكمبيوتر، أو عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة (QR) على هذه الصفحة. نأمل أن تقوموا بزيارة الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي واستعراض كل المواد المتاحة عليها.

www.imf.org/AR2020

أعد هذا التقرير السنوي قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة عمل من مختلف إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وجيفري هيدن وليندا كين على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، في ظل توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة جين جونغ شيا. وباشرت جاكلين ديسلوربير مهام المحرر الرئيسي، وتولت ولاء البرعصي مهام مدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغبيرون منصب مدير الإنتاج، وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي. وقدم هايون وو بارك المساعدة على الجانب الإداري.

التصميم: Feisty Brown www.feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever <https://cantilever.co>

الرسوم التوضيحية:
Matt Chase: صفحة ٢١

الصور الفوتوغرافية:

- © IMF photos: البهو في مبنى الصندوق، كريستالينا غورغييفا، كريستالينا غورغييفا وتيدروس أدهانوم، مدير عام منظمة الصحة العالمية، اجتماعات الربيع إلكترونياً، البهو في مبنى الصندوق، صورة جماعية في الصندوق، المديرين التنفيذيين، فريق الإدارة العليا، صور العمل التطوعي، برنامج الصندوق «العتاء معا» في الصفحات ٤-٥، ١٠، ١٢، ٢٤-٢٥، ٤٦، ٤٨-٤٩، ٥١، ٥٧.
- SOPA Images Limited/Alamy: الغلاف
MediaNews Group/East Bay Times via Getty Images: الغلاف الأمامي الداخلي
- صفحة ١
Prakash Singh/Getty Images: الصفحتان ٢-٣
Sakchai Lalit/Associated Press: الصفحتان ٨-٩
Cavan/Alamy: صفحة ١١ (أفغانستان)
mbrand85/Shutterstock: صفحة ١١ (بنن)
Godong/Alamy: صفحة ١١ (بوركينافاسو)
The Road Provides/Shutterstock: صفحة ١١ (بوروندي)
Jenny Matthews/Alamy: صفحة ١١ (جمهورية أفريقيا الوسطى)
Joerg Boethling/Alamy: صفحة ١١ (تشاد، ملاوي، سيراليون)
FLUEELER URS/Alamy: صفحة ١١ (جزر القمر)
Katya Tsvetkova/Shutterstock: صفحة ١١ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
Dave Primov/Shutterstock: صفحة ١١ (جيبوتي)
Oscar Espinosa/Shutterstock: صفحة ١١ (إثيوبيا)
Agarianna76/Shutterstock: صفحة ١١ (غامبيا)
Mike Goldwater/Alamy: صفحة ١١ (غينيا)
Peek Creative Collective/Shutterstock: صفحة ١١ (غينيا-بيساو)
Hemis/Alamy: صفحة ١١ (هايتي، نيبال)
- Tommy Trenchard/Alamy: صفحة ١١ (ليبيريا)
Dietmar Temps/Shutterstock: صفحة ١١ (مدغشقر)
Teo Tarras/Shutterstock: صفحة ١١ (مالي)
ivanfolio/Shutterstock: صفحة ١١ (موزامبيق)
arabianEye FZ LLC/Alamy: صفحة ١١ (النيجر)
Sarine Arslanian/Shutterstock: صفحة ١١ (رواندا)
Andia/Alamy: صفحة ١١ (سان تومي وبرينسيبي)
Oliver Foerstner/Shutterstock: صفحة ١١ (جزر سليمان)
paparazza/Shutterstock: صفحة ١١ (طاجيكستان)
Jake Lyell/Alamy: صفحة ١١ (تنزانيا)
BSIP SA/Alamy: صفحة ١١ (توغو)
Konstantin Kalishko/Alamy: صفحة ١١ (اليمن)
حكومة غانا: صفحة ١٣ (كين أوفوري-أنا)
حكومة بنغلاديش: صفحة ١٣ (فضل كبير)
حكومة جمهورية قبرغيزستان: صفحة ١٣ (تولكونيك أديغولوف)
حكومة الأردن: صفحة ١٣ (محمد العسوس)
David Dorey/Getty Images: الصفحتان ١٤-١٥
Puneet Vikram Singh/Getty Images: صفحة ١٦
jamesteohart/Shutterstock: الصفحتان ١٨-١٩
sutiporn somnam/Getty Images: الصفحتان ٢٢-٢٣
Buena Vista Images/Getty Images: الصفحتان ٢٦-٢٩
Miguel Navarro/Getty Images: الصفحتان ٣٠-٣١
GCSHutter/Getty Images: الصفحتان ٣٢-٣٣
REUTERS/Alamy: الصفحتان ٤٠-٤١
School the World: الصفحتان ٥٢-٥٣
Nazar Abbas Photography/Getty Images: صفحة ٥٤

“ نستطيع القيام بما
هو أفضل من إعادة بناء
عالم ما قبل الجائحة
- بإمكاننا البناء قدما
نحو عالم أكثر صلابة
واستدامة وشمولا
للجميع.”

-كريستالينا غورغييفا

مدير عام صندوق النقد الدولي

